



UN LIBRARY

OCT 8 1974

COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/PV.2248

30 September 1974

ARABIC

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والثامنة والأربعين

المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الاثنين ٣٠ من أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(الجزائر)

السيد بوتفليقة

الرئيس :

— تفويضات الممثلين في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة :

أ — تعيين لجنة وثائق التفويض .

ب — تقرير لجنة وثائق التفويض .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاه أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاه باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-39095

البند ٣ من جدول الأعمال

تفويضات الممثلين في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة :

أ - تعيين لجنة وثائق التفويض :

ب - تقرير لجنة وثائق التفويض :

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : ان ممثل أوغندا طلب أن يتكلم في نقطة نظام ، واني ادعوه الآن لأخذ الكلمة .

السيد / كيني (أوغندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي يرغب أن يطلب المناقشة الفورية حول نقطة نظام خاصة بلجنة وثائق التفويض ، وكذلك مشروع القرار (A/L.٣١) الصادر في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، وشكرا جزيلاً .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : ان ممثل أوغندا ، قد اقترح أن تناقش الجمعية العامة فوراً تقرير لجنة وثائق التفويض ، فاذا لم يكن هناك اعتراض علي ذلك ، فنستطيع أن نمضي فوراً في مناقشة تقرير لجنة وثائق التفويض ، طبقاً لنقطة النظام التي تقدم بها ممثل أوغندا ، وكذلك دراسة القرار المقدم في الوثيقة (A/L.٣١) .

واني أدعو السيد / جوزيه انجلز ، من الفيليبين ، رئيس لجنة وثائق التفويض ليقدم تقريره ،

السيد / انجلز (الفيليبين) رئيس لجنة وثائق التفويض قدم تقرير اللجنة (A / ٩٧٧٩) ،

ثم قال :

السيد / انجلز (الفيليبين) (الكلمة بالانجليزية) : سيدي الرئيس ، يشرفني أن أعرض علي اجتماع الجمعية العامة التقرير الأول الصادر عن لجنة وثائق التفويض الواردة في الوثيقة (A / ٩٧٧٩) بتاريخ ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ .

وفي اجتماع تم بتاريخ ٢٧ أيلول / سبتمبر كان معروضاً علي لجنة وثائق التفويض مذكرة مقدمة من السكرتير العام بتاريخ ٢٦ أيلول / سبتمبر ، تبين أنه حتي ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، تقدم مئة دولة عضو بوثائق تفويض لممثلينها ، صادرة إما عن رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو عن

وزير الخارجية ، كما هو وارد في نص القاعدة ٢٧ من لائحة الاجراءات ، وان أسماء تلك الدول المئة الأعضاء قد وردت في الفقرة الرابعة أ من التقرير ، وحتى ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤) تقدمت ٩ دول أعضاء أخرى بوثائق تفويض ممثليها بالصيغة المعتمدة وأسماء تلك الدول التسع هي واردة في الفقرة الخامسة من التقرير .

وان لجنة وثائق التفويض ، قد دعت لكي تناقش وثائق تفويض المئة وتسع دولة عضواً السابق ذكرهم ، وبعد ما وافقت اللجنة علي القرار الآتي وذلك بأغلبية ٥ أصوات واعتراض ثلاثة وامتناع واحد ، وقرأ عليكم نص القرار :

" ان لجنة وثائق التفويض ، توافق علي وثائق تفويض الدول الأعضاء للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، والتي سبق تقديمها ، باستثناء وثائق تفويض ممثلي جنوب أفريقيا " .

يشرفني - ياسيدى الرئيس - أن أتقدم الي الجمعية العامة بمشروع القرار الآتي :

" ان الجمعية العامة توافق علي التقرير الأول المقدم من لجنة وثائق التفويض " .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هناك عدد من المتحدثين يريدون أن يتحدثوا عن تقرير لجنة وثائق التفويض وأعطي الكلمة لرئيس وفد أوغندا :

الآنسة باجايا (أوغندا) (الكلمة بالانجليزية) : انني أتحدث بصفتي رئيسة للمجموعة

الأفريقية في الأمم المتحدة لكي أتقدم بمشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم ٧٣١ / L A بتاريخ ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، الذي يدعو

" . . . مجلس الأمن لكي يعيد النظر في العلاقة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا علي ضوء استمرار جنوب أفريقيا في خرق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان " .

ان السادة / الأعضاء يتذكرون أنه في هذه القاعة نفسها في تاريخ ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ صدقنا علي قرار ٢٦٣٦ (٢٥) رافضين وثائق تفويض هذه الدولة ، وقد تأكد هذا القرار بقرار آخر رقم ٢٨٦٢ (٢٦) و ٢٩٨٤ (٢٧) و ٣١٨١ (٢٨) في الدورات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ للجمعية العامة الموقرة ، وعلي الرغم من القرارات التي ذكرتها فان تلاميذ " فورستر " قد سمح لهم بان يتواجدوا لا في هذه القاعة وفي هذه الجمعية العامة بل أن يشتركوا كذلك في مداولتنا .

ونياية عن الذين تقدموا بمشروع هذا القرار أحب أن أشيد بالقرار التاريخي الصادر من لجنة وثائق التفويض برفض وثائق تفويض نظام بريتوريا . أما فيما يختص بي ، فان الوفد الذي يشغل مكان جنوب أفريقيا يمثل أقلية ، فضلا عن ذلك ، فانه يمثل أقلية ظالمة ، وفي رأيي ان الممثلين الشرعيين الوحيدين لجنوب أفريقيا ليسوا هم ممثلي تلك الأقلية التي تقل عن ٢٠ ٪ من سكان جنوب أفريقيا ، ولكن الممثلين الحقيقيين لجميع شعب جنوب أفريقيا .

ان النظام في بريتوريا نظام غير انساني ، فقد استمر بكل غطرسة في خرق مبادئ الميثاق والقرارات المختلفة الصادرة عن الأمم المتحدة ويدوس علي تفسيرنا الجماعي للمبادئ الديمقراطية التي تضم حق التمثيل . لقد ارتكب جرائم لا حصر لها ضد الأغلبية غير البيضاء في جنوب أفريقيا . ان ذكريات شارب فيل ، عندما قام نظام بريتوريا بشن مذابح ضد المتظاهرين وإطلاق النار علي عمال المناجم لازالت حاضرة في اذهاننا .

وبينما تسد مي قلوبنا ، فأننا يجب أن نتذكر أن نظام بريتوريا لم يغير من وسائله ، بل أصبح أكثر تصميمًا علي انكار حق الأغلبية الساحقة في جنوب أفريقيا حقهم الشرعي وحرياتهم الأساسية وذلك بممارسة القوة الفاشمة عندما تساورهم الرغبة في ذلك .

كما أن هناك مدرستان فكريتان في مسألة تمثيل جنوب أفريقيا ، فالبعض كان ينادى بالاحتفاظ بجنوب أفريقيا في هذه المنظمة علي أمل انه بمرور الزمن ستسود الحكمة في أعمال السلطات التي تمارس سلطاتها في بريتوريا ، ولكننا نقول انه عندما نمثل وحدة أفريقيا ، نؤمن انه قد حان الوقت لحل مشكلة وثائق تفويض جنوب أفريقيا ، بمعرفة مجلس الأمن ، واعتقد انه قد حان الوقت لكي يطرده نظام جنوب أفريقيا .

ان الذين يؤيدون المدرسة الأولى الفكرية وهو الاحتفاظ بمركز نظام بريتوريا في الأمم المتحدة فأحب أن أحيلهم الي القرارات المختلفة الصادرة عن الجمعية العامة في هذا الصدد ، وفي عام ١٩٧٠ ، قال الاستان هامبرو ، رئيس الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة الآتي : " لقد توصلت الي تلك النتيجة وهو أن قرارا خاصا بالتعديل ، يعني من قبل هذه الجمعية العامة اداة قوية لنظام جنوب أفريقيا ، كما أنه يشكل تحذيرا لتلك الحكومة كأي تحذير آخر يمكن أن يكون " .

ومنذ عام ١٩٧٠ ، وجه كل رئيس دورة هذا الانذار ، وان الانسان ليستطيع أن يقول ان تلك الصيغة أصبحت هي المعاملة الثابتة والنظرة الثابتة بالنسبة لوثائق تفويض جنوب أفريقيا .

وفي نفس الوقت فان ممارسي التفرقة والعزل العنصري مازالوا مستمرين بكل غطرسة في ممارسة تلك السياسة ، كم يطلب منا أن نستمر في الرضا بالانذارات التي توجه الي نظام بريتوريا ؟ .

اننا عندما ندعو الي استبعاد وطرده حكومة جنوب أفريقيا ، فأننا نؤمن ونثق ان مثل هذه الخطوة لن تعزل النظام في بريتوريا فقط ، ولكنها ستفرض تغييرا جذريا في ذلك البلد .

ان ترابط العالم ودول العالم كبيرة وصغيرة ، فقيرة وغنية ، يمكن أن تفرض عزل جنوب أفريقيا .

ان استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، رغم القرارات الصادرة للأمم المتحدة ، لمبرر لإعادة النظر في العلاقات القائمة بين هذه المنظمة وجنوب أفريقيا ، وعندما أعرض هذا القرار فاننا ندرك تماما اننا ندعو هذه الجمعية العامة الي اتخاذ قرار جري ، يتطلب شجاعة أكثر، ومثل هذا القرار لاشك سيكون سابقة وربما سيخيف بعض المعتدين الآخرين . ولكن من واجب هذه المنظمة المقدس ، بل وهو تفويض الزامي علينا بصفتنا أعضاء في هذه المنظمة بان نتخذ مثل هذا القرار الجري من أجل خدمة المثل العليا ومبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة . وبالتصميم والعزم علي اتخاذ هذه السابقة ، فاننا نجد أنفسنا بحق نكفل استمرار هذه المنظمة .

السيد / أوجبو (نيجيريا) (الكلمة بالانجليزية) : سيدي الرئيس - في بضعه أيام قليلة سيقوم وزير خارجيتنا بالارشاد بجدارتك ، وبهذه المناسبة أحب أن اذكر الجمعية العامة بأن موضوع شرعية وثائق تفويض الوفد الذي يرسله نظام بريتوريا قد بتت فيه الجمعية العامة منذ عشرة سنوات ، فقد رفضت الجمعية العامة في مناسبات عديدة وثائق التفويض هذه ، والمرة الأخيرة منذ بضعة شهور فقط ، في الدورة غير العادية التي عقدت في نيسان / أبريل ، ايار / مايو من هذه السنة .

والسؤال ليس هو ما اذا كان هذا هو الوفد الذي أرسله نظام بريتوريا ، ولكنه هو : هل له الحق في أن يشغل المكان المحجوز في هذا الاجتماع العام لجنوب أفريقيا ، ان بلدا في جنوب أفريقيا يبلغ سكانها أكثر من ٢٠ مليون ، بلد لها الحق في أن تمثل تمثيلا شرعيا في المحافل الدولية . ان السؤال هو ما اذا كانت وثائق تفويض وفد نظام بريتوريا هذا ، يمكن ان تقبل علي انها شرعية علي ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، الذي ينص في جلاء علي التزامات الدولة العضو .

ان الجمعية العامة لم ترفض فقط وثائق تفويض وفود نظام بريتوريا في الماضي ، بل أعلنت في القرار ٣١٥٥ (٢٨) الذي صادق عليه في الدورة الأخيرة وأقرأ عليكم النص : " ان نظام جنوب أفريقيا ليس له الحق بأن يمثل شعب جنوب أفريقيا " .

ان الجمعية العامة قد طالبت الوكالات المتخصصة ، وكل المنظمات الحكومية بأن ترفض عضوية وامتيازات ، العضوية المغولة لنظام جنوب أفريقيا ، وفي نفس القرار طالبت الجمعية العامة اللجنة الخاصة بالعزل العنصرى بأن تعد تقريراً عن خرق جنوب افريقيا لميثاق وقرارات الجمعية العامة ، حتي يمكن ان تنظر في اتخاذ عمل آخر ، وان اللجنة الخاصة الذى يشرفني أن أكون مشاركا في رئاستها قد انتهت من تقريرها يوم الجمعة الماضي ، وسيطرح علي الأعضاء قريبا جدا .

ان الجمعية العامة قد صادقت كذلك في دورتها الأخيرة علي اتفاقية دولية خاصة بالقسم — ومعاينة جريمة العزل والتمييز العنصرى ، ان أعضاء هذه الجمعية العامة يجب أن يتذكروا — أن نظام بريتوريا هو الذى ابتكر والممارس الأول للعزل السياسي الذى أدانته الجمعية العامة مرارا وتكرارا ، علي أنه جريمة ضد البشرية والانسانية .

ان الجمعية العامة يمكنها في هذه الدورة أن ترفض وثائق تفويض الوفد الذى أرسله نظام بريتوريا ، كما أوصت به لجنة وثائق التفويض ، وأن تقول لممثلي هذا النظام ، انهم ليس لهم — الحق في تمثيل جنوب أفريقيا حيث أن النظام لا يمثل شعب جنوب أفريقيا ككل ، طالما أنه يواصل ممارسة جريمة العزل العنصرى .

ان نظام بريتوريا الذى اخترع وابتكر النظرية العنصرية ، وهو أن شعب جنوب أفريقيا الأبيض ، يشكل أمة منفصلة ، وأن الأغلبية العظمى لهذا البلد تشكل شعوبا مختلفة كما جاء ذلك علي لسان نظام الجنس الأبيض . وقالت ان البيض فقط هم الذين يمثلون في البرلمان وفي البرلمان وفي الحكومة . ان الأغلبية العظمى للشعب ، فيمكن أن يتطلعوا الي مصيرهم في الأرض التي يحددها لهم نظام جنوب بريتوريا فيما يسمى بالبانتانز .

ان هذا النظام قد أوضح أن هذا النظام للبيض وليس نظاما لجميع شعب جنوب أفريقيا . كيف يمكن لهذه الجمعية العامة ولأى دولة عضو أن تقبل نظام جنوب أفريقيا كممثل لجميع سكان جنوب أفريقيا ؟

اننا ندرك تماما أن نظام بريتوريا قد ارسل هنا لأول مرة بعض أناس من نوى أجناس مختلفة وهم المتسلقون ويشكلون أعضاء في الوفد .

وكما قلت من قبل انني لا أحب أن انتقد بضعة قليلة من الناس الذين أظهروا ضعفا أثناء التصال المستمر في جنوب أفريقيا ، والذين اتفقوا مع النظام ، ولكني أحب أن ألفت نظر الجمعية العامة الي تلك الحقيقة وهي أن هؤلاء الناس ليس لهم الحق في أن يصوتوا في البرلمان فـ في جنوب أفريقيا ، ولا يستطيعون أن يكونوا أعضاء في البرلمان أو حتي في الحكومة ، ولا يمكنهم أن يمضوا ليلة في البرلمان في كيب تاون ، أو في مكاتب الحكومة في بريتوريا ، دون ان خاص من نظام الجنس الأبيض .

فليعودوا وليدركوا أن هذه الجمعية العامة وهذه المنظمة لن ترضخ للتمييز علي أساس من لون البشرة ولكن ستضعف من جهودها للقضاء علي العنصرية ، والتمييز العنصرى .

ان نظام بريتوريا قد استمر في احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، ومتحديا القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ومتحديا الرأى العام الدولي وقرارات محكمة العدل الدولية ، وقد أرسل قواته الي جنوب روديسيا ، ويواصل ارتكاب الجرائم ضد أهل تلك المنطقة . كما غرق العقوبات التي قررها مجلس الأمن ضد حكومة جنوب روديسيا البيضاء .

كيف يمكن لهذه الجمعية العامة أو لأى دولة عضو أن تتقبل هذا النظام كمتحدث عن السلام والحب في البلد الذى لا يزال يواصل في غرق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان القضية ليست قضية اجراءات أو قانون ، بل هي قضية منطق وأخلاق .
ويجب أن اعترف أن وفدي قد دُشش عندما علم أن لجنة وثائق التفويض لم تكن اجماعية
في توصيتها ، وأن بعض الدول قد تمسكت ببعض التحفظات .
لقد قيل لنا أن بعض الدول أرادت أن توافق علي وثائق التفويض لنظام بريتوريا لأن لها
علاقات دبلوماسية مع هذا النظام ، وكل مايقوله وفدي في هذا الصدد ، انه اذا كانت هذه
الدول تحتفظ بعلاقات مع نظام بريتوريا متحدية قرارات مجلس الأمن ، فانه ليس لها الحق في أن
تفرض ممثلي هذا النظام علي الجمعية العامة .

لقد قيل لنا انه كان من الحكمة بالنسبة للجمعية العامة أن تقبل وثائق تفويض النظام السابق
للبرتغال ، ولذلك فانه يجب علي الجمعية العامة أن تقبل وثائق تفويض نظام بريتوريا . ان وفدي
لا يستطيع أن يفهم منطق هذه الحجة ، لقد رفضنا حق النظام الاستعماري في لشبونه بأن يمثل
غينيا بيساو وأنجولا أو موزمبيق ، واننا كنا نعتقد أن جميع الدول الأعضاء تعترف بأن التغييرات
التي جاءت في تلك المناطق الاستعمارية نتيجة لنضال شعوب هذه المنطقة بتأييد من الجمعية
العامة وكثير من الدول الأعضاء ، وليس لأن بعض الدول الأعضاء قد قاومت العمل ضد النظام
الاستعماري ، ثم أظهرت صداقتها ومدت معونتها المادية لسياساتها الاجرامية .

وأذكر قصة عضو شيوخ كبير الذي سمع عند استقباله أنه لا بد وقد شاهد تغيرات كثيرة
أثناء مدة خدمته كموظف عام ، فأجاب : " نعم ، لقد كنت ضد جميع هذه التغيرات " .
ونأمل أن الوفود التي أيدت النظام السابق في البرتغال أن تدرس دروس الأحداث
الأسيرة والأخطاء الماضية ، وأن تعيد النظر في سياساتها . واني لا أحب أن أقول : " انني
قلت لكم ذلك " .

اننا عندما نرفض وثائق تفويض نظام جنوب أفريقيا ، فاننا نصحح خطأ . ولا نكتم صوت
شعب جنوب أفريقيا .

فليرتفع صوت حركات التحرير التي تمثل الأغلبية العظمي في جنوب أفريقيا ، فليسمع صوتها
في المحافل الدولية ، وليسمع صوت جميع سكان جنوب أفريقيا الذين يعبرون عن تأييدهم لأهداف

ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، أن يحضروا الي هذه القاعة ، عندئذ يجب أن نقوم بواجبنا لكي نتحقق من انجاز مدى أهداف ومبادئ الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا ، وذلك من أجل خدمة جميع شعب جنوب أفريقيا بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين .

ان الجمعية العامة سبق لها مرارا أن انذرت نظامهريتوريا عندما رفضت وثائق تفويض وفدها . ولا يمكن أن تستمر في إعادة وتكرار الانذارات دون اتخاذ اجراءات أخرى ، انها يجب أن تتخذ خطوة أكبر ، في هذا الوقت ، في هذا العقد الخاص بمقاومة التفرقة العنصرية والعزل العنصرى الذى تقرر في العاشر من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، انها يجب أن تطلب من مجلس الأمن أن يدرس الوضع في ضوء البنود من ٣ الي ٦ من الميثاق .

وأود أن أذكر انه منذ اثنتي عشرة سنة ، في القرار ١٧٦١ ، الصادر في ٦ من تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٦١ ، طالبت الجمعية العامة مجلس الأمن بأن يتخذ الاجراءات التى تكفل رضوخ جنوب أفريقيا للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن الخاصة بالعزل العنصرى ، وتطلب منه — اذا لزم الأمر — أن يدرس اتخاذ اجراء بموجب البند السادس من الميثاق .

ان مجلس الأمن نفسه أعلن في القرار ١٨١ ، الصادر في ٧ من آب / أغسطس عام ١٩٦٣ أن السياسة العنصرية التى تمارسها جنوب أفريقيا :

" لاتتمشي مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومناقضة لالتزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة " .

كما كرر هذا الاعلان في القرار ١٨٢ الصادر في ٤ من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٦٣

والقرار ١٩١ الصادر في ١٨ من حزيران / يونيه سنة ١٩٦٤ .

وفي قراره الأخير الخاص بالعزل العنصرى والذى صدق عليه في أديس أبابا في ٤ من شباط / فبراير عام ١٩٦٤ ، أدان مجلس الأمن مرة أخرى نظام جنوب أفريقيا لاستمراره في ممارسة العزل العنصرى :

" لخرقها التزاماتها نحو الأمم المتحدة " .

وقرر :

" أن يدرس علي وجه السرعة الوسائل لحل الوضع الحالي الناتج عن سياسات العزل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا " .

لقد انصرم مايزيد علي العامين منذ اصدار هذا القرار ، وقد حان الوقت لكي يتدارس مجلس الأمن الموضوع مرة أخرى ، وان وفدي يؤمن بأنه قد حان الوقت لكي تدعو الجمعية العامة مجلس الأمن لكي يتحمل مسؤوليته بموجب البند السادس من ميثاق الأمم المتحدة وعلي ضوء الاعلانات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بأن نظام جنوب أفريقيا قد خرق التزاماته نحو الميثاق .

أحب في الختام أن أناشد الدول الأعضاء في مجلس الأمن الذين منعوا العمل ضد العزل العنصري بأن يعيدوا النظر في موقفهم علي ضوء استمرار خرق ميثاق الأمم المتحدة بمعرفة نظام جنوب أفريقيا ، وعلي ضوء التزاماتهم كأعضاء في مجلس الأمن . انني استحث هؤلاء الأعضاء وفي الواقع جميع الأعضاء في هذه الجمعية العامة بأن يصوتوا بالاجماع علي مشروع القرار ، الذي عرضته السيدة وزيرة خارجية أوغندا ، والوارد في الوثيقة ٧٣١ A/L ، الذي يفخر وفد نيجيريا بتأييده .

السيد/حسين (الصومال) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادي ، ليشعر بالارتياح لقرار لجنة وثائق التفويض التي رفضت قبول أوراق وثائق تفويض بريتوريا ، ومنذ أربع سنوات ، فان وفد الصومال كان قد اتخذ مبادرة بأن يهاجم مباشرة أوراق وثائق تفويض جنوب أفريقيا ، وان هذا الاحتجاج منذ ذلك الحين أصبح هو موقف بلادي الذي تلتزم به ، ولقد اشتركنا مع اعتقاد العديد من الوفود الأخرى بأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقبل علي قدم المساواة مع كافة الدول الأعضاء الأخرى ، ممثلي مجموعة الأقلية في جنوب أفريقيا ، وان هذه المجموعة الأقلية كما نعلم جميعاً قد استولت علي السلطة بطريقة غير شرعية وغير عادلة ، وذلك حتي ترضخ غالبية الشعب الأفريقي ، خاضعة لها بفضل سياسة العزل العنصري ، غير الانسانية . وخلال الأعوام الماضية فان المجتمع الدولي كان يلاحظ دائما أن هذه السيطرة غير المشروعة علي الحكم انما هي مدعمة بحرمان السكان الأصليين في هذا البلد من حقوقهم المشروعة ، وعندما أصبح غير البيض عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم بالأساليب السياسية العادية صار المجال مفتوحاً أمام العزل العنصري والتمييز والتفرقة العنصرية وإيجاد دولة تدافع عن هذا النظام .

واننا لا يمكن أن نقبل هنا في الأمم المتحدة ممثلي مجموعة أقلية لاتزيد عن ٤ ملايين ، قد استبعدت أغلبية السكان في جنوب أفريقيا ، واستبعدتها عن الدور الشرعي الذي يؤول اليها في ادارة البلاد ، وقد حرموهم مما يؤول اليهم من نصيبهم من الحياة الاجتماعية ، خاصة وأن الأسباب التي تستند اليها هذه السياسة هي نظرية التفوق العنصري والجنسي .

ان الموافقة في الماضي علي ممثلي نظام حكم بريتوريا انما قد أدت الي زعزعة الثقة فسي الأمم المتحدة ، وأضعفت المبدأ الأساسي لهذه المنظمة . وكان من المتوقع أن تكون صفة العضوية للأمم المتحدة تفترض علي الأقل ، التعهد باحترام حقوق الانسان الأساسية ، وضرورة الدفاع عن كرامة وشرف الانسان ، وضمان حقوقاً متساوية للنساء وللرجال ، وبالنسبة للمستقبل ، فيتمتع علينا أن نتساءل عما اذا كان التواجد في الأمم المتحدة لممثلين مزعومين لجنوب أفريقيا انما يقلب هذه النظرية الي سخريه .

وان الحكومات المتتالية في جنوب أفريقيا قد حذرت علي التوالي عن طريق الأمم المتحدة في التفكير تجاه التفرقة والخرق الصارخ للحقوق السياسية والاجتماعية لغالبية السكان ، وكان لديها الوقت الكافي لتغيير السياسة العنصرية التي تنتهجها ، والبدء ، والتعهد باحترام العدالة الاجتماعية . ومنذ السنوات الأولى للمنظمة كانت مسألة العنصرية في جنوب أفريقيا — ماثرا لاهتمام الأمم المتحدة ، وهناك قرارات عديدة أصدرتها المنظمة واتخذت خلال الأعوام الماضية وفي مختلف أجهزة الأمم المتحدة مما ينم عن هذا الاهتمام . وان الوكالات المتخصصة أيضا التابعة للأمم المتحدة قد شاركت الرأي المالي فيما يتعلق بطبيعة التفرقة العنصرية . وان الادانة الصارخة لهذا المبدأ في جنوب أفريقيا ، قد اضطر جنوب أفريقيا للانسحاب من أغلب هذه الوكالات المتخصصة . وخلال الأعوام الماضية ، فان الرؤساء المتتاليين للجمعية العامة قد فسروا ، رفض أوراق الاعتماد المقدمة من ممثلي نظام حكم بريتوريا كأنه بمثابة تحذير رسمي لحكام جنوب أفريقيا حتي ينهوا أو يضعوا حدا للسياسة العنصرية .

ان هذه الادانات المتتالية وهذه التحذيرات المتتالية من المجتمع الدولي لحكام جنوب أفريقيا ربما لم تجد من يستمع اليها في جنوب أفريقيا ، وان وفد بلادي لهلي ثقة بأنه أمام هذا التعصب والتشدد يجب علي الجمعية العامة أن تتحرك وأن تتصرف بطريقة تضمن الثقة في الأمم المتحدة كمنظمة ، ولدعم التضامن وسلامة مبادئها . ان رفض أوراق اعتماد وفد جنوب أفريقيا أصبح ضرورة ، ومع هذا فان هذا التصرف لا يجب أن يصبح مجرد اجراء شكلي فحسب ، بل يجب أن يجد قوة في تطبيقه العملي ، ان الأمم المتحدة عليها أن توضح تماما أنها لن توافق ولن تقبل الا ممثلي غالبية السكان في جنوب أفريقيا .

ان وفد بلادي انما يتخطي مجرد مسألة وثائق اعتماد ممثلي نظام حكم بريتوريا ، واننا لنعبر أن الطبيعة غير العادية للموقف السائد في جنوب أفريقيا والتهديد الذي ينطوي عليه وجوده أمام السلام الاقليمي والسلام الدولي انما يدل علي انه من الضروري علي مجلس الأمن أن يعيد النظر في العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة ونظام الحكم في بريتوريا .

أولا ، فانه من المؤكد أن خطورة العلاقات الانسانية في جنوب أفريقيا انما هي جرح عميق في المجتمع الدولي . هناك عدد قليل من الدول يمكنها بالطبع أن تؤكد أن مجتمعها يسود فيه العدل المطلق ، ولكن ليس من شك أنه في جنوب أفريقيا عدم العدالة السياسية والعنصرية التي تهين الكرامة الانسانية ، قد أقرت كسياسة للحكومة .

ان غالبية الدول الأعضاء لترى أن سياسة العزل العنصري انما هي من الجرائم المرتكبة ضد الانسانية ، ويجب أن نتذكر بأن هذه الفئة من الجرائم ضد الانسانية قد وصمت في القانون الدولي وفي محكمة نورمبرج ، وكانت تنص علي أن هناك عبودية بين السكان أو استعباد بعض السكان هو ما يتعرض اليه سكان جنوب أفريقيا نظرا للعزل الاجباري بين مختلف الأجناس .

ان الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للأمم المتحدة ، التي أوضحت جوانب النجاح والفشل في المنظمة الدولية ، أدانت سياسة العزل العنصري كجريمة ضد الانسانية ، وأخيرا فان حكم المجتمع الدولي ضد العزل العنصري وجد ما يصوره في اضافات الي اتفاقية حول جريمة العزل العنصري في جنوب أفريقيا ، وكما انتهك القانون الدولي ، وفيما يتعلق بالعزل العنصري ، ونتيجة لهذه السياسة ، فان المنظمة الدولية يمكنها أن تتحرك خارج القيود التي تفرض عادة في اطار الميثاق والتي تمنع التدخل في مسائل تتعلق بالتشريع الداخلي للدول الأعضاء ، وأن الأحكام القيمة من المجتمع الدولي ، لتؤكد صحة هذا الرأي .

ومع هذا فان سياسة العزل العنصرى لم تظل مجرد مسألة داخلية في جنوب أفريقيا بل انتقلت الي روديسيا الجنوبية وفرضت علي سكان ناميبيا — ومن هنا فان الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة ، بالنسبة لأولئك السكان — مما قد يسفر عن عواقب وخيمة فيما يتعلق بالسلام والأمن ، وفيما يتعلق بسلطة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ان جنوب أفريقيا قد اعتادت أن تسخر من قرارات الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بسياسة العزل العنصرى ، وقد أضافت الي هذا عدم احترامها للمنظمة الدولية والمحكمة الدولية من استمرار احتلال ناميبيا . وان المحاولات التي تجرى من وقت لآخر ، لتفطية الموقف القائم في ناميبيا ، ولاخفاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان ، لاتزال مستمرة في هذه الاقاليم ، وقد تكررت مرارا ، ومن المؤكد أن تحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن هذه الأقاليم هو الذى سيضمن تحقق أمنيات الشعب في ناميبيا الذى يسعى للاستقلال .

ان أخطر التحديات لسلطة الأمم المتحدة ، انما يكمن في الخرق المتكرر والصارخ من جنوب أفريقيا ، لقرارات مجلس الأمن ، المتعلقة بالمعقوبات المفروضة علي النظام غير الشرعي ، في روديسيا الجنوبية . ان المعونة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها جنوب أفريقيا لنظام حكم "سميث" انما يكمل صورة سخرية "نوب أفريقيا من القانون الدولي .

ان التهديد الحقيقي للسلام الاقليمي ينجم عن موقف جنوب أفريقيا ، ولا يجب أن نفصل كل هذا . وفي عام ١٩٦٤ ، كانت اللجنة الخاصة حول الموقف في جنوب أفريقيا والتي أنشأها مجلس الأمن ، قد اعدت تقريراً حول سياسة العزل العنصرى في جنوب أفريقيا ، أما اليوم بفضل كفاح التحرر في أفريقيا الجنوبية ، التي تزداد حدة وتحقق النجاح المتتالي ، فان آفاق المواجهة قد اتسعت ، وفي عالمنا المقسم وفقا لخطوط الايديولوجية والصراعات الاقليمية هناك احتمالات لحدوث صدامات اقليمية بما تنطوى عليه من عواقب خطيرة ، ولكن الوقت أصبح ضيقا ، وهناك ضرورة لاتخاذ مبادرة سريعة لنحول دون تفجر هذه المخاطر .

ان مجلس الأمن هو الوحيد الذى يمكنه أن يتحرك بطريقة تتمشي مع حقوق الانسان ، ولمواجهة انتهاك حقوق الانسان في جنوب أفريقيا ، ان مجلس الأمن وحده هو الذى يمكنه أن يعطي المضمون المطلوب للادانات والتهديدات التي صدرت ضد جنوب أفريقيا خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية ، ويمكن لمجلس الأمن فقط ، وحده أن يتحرك بطريقة تتغلغل داخل السخرية الذى أحاط

نظام الأقلية في جنوب أفريقيا نفسه في مواجهة العالم .

ان وفد بلادي يعتبر أن الجمعية العامة سترى واجبها بوضوح وستطلب من مجلس الأمن أن يدرس علي وجه السرعة ، الأوضاع القائمة في جنوب أفريقيا ، ونتائج هذا الوضع ، ووفقا لملاحظاتنا يمكن أن يدرس العلاقات بين جنوب أفريقيا والأمم المتحدة .

السيد / راهال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : انني لن أتحدث طويلا ، أما مكمم ، ولن أطيل في كلمتي حول تقرير لجنة وثائق التفويض ، ولكني أقول فقط ، انني سأعرب عن ارتياحنا المطلق ، لاننا نرى في هذا العام أخيرا هذا التقرير ، الذي يعكس تماما مشاعرنا وارادتنا ليس هذه الجمعية العامة فحسب بل وارادة المجتمع الدولي بصفة عامة ، واننا لنشعر بالارتياح لأنه في هذا العام تصرفت لجنة التحقق من وثائق التفويض كما كان ينبغي عليها أن تتصرف دائما ، كتعبير صادق عن الجمعية العامة .

ان مشروع القرار A/L ٧٣١ لا يحتاج دون شك لأي دفاع ، وهو أيضا لا يحتاج لأي شرح أو تفسير ذلك لأنه مقدم كاجراء طبيعي في اطار عملية تجرى داخل الجمعية العامة منذ العديد من السنوات ، ان الادانات العديدة وهي الادانات التي أصبح طابعها عاليا دون أي شك ، وذلك ، بادانة سياسة العزل العنصري التي تنتهجها سياسة جنوب أفريقيا ، ان هذه الادانات لم تسفر عن أي أثر علي هذه السياسة كما أنها لم تدفع هذه الحكومة في جنوب أفريقيا الي تغيير مفهومها لأسلوب ادارة جنوب أفريقيا .

ان رفض وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا الذي طالما تكرر خلال العديد من دوراتنا قد ظل أيضا وكأنه اجراء أفلاطوني بحث لم يسفر عن أي أثر تطبيقي أو عملي ، وأن الجمعية العامة ما كان يوسعها أن تسمح لنفسها أن تستمر في السماح بمثل هذا الاحتقار لارادتها التي أعربت عنها بوضوح تام ولقراراتها التي اتخذت بأغلبية تعطيها أهمية خاصة لا يمكن أن ينكرها أحد . ان المجتمع الدولي ما كان يوسعها أن يسمح بأن يقوم أحد أعضائه الذي انضم الي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والذي تعهد باحترام مبادئ هذا الميثاق وفلسفته أن يقوم هذا العضو بتصرف دائم ومتشدد ، وبطريقة تتنافي تماما مع هذه المبادئ ، ولهذا أصبح من الضروري حتي لانخسرتق هذه المبادئ .

وللاعراب عن التمسك الحقيقي بمبادئ الأمم المتحدة ، كان من الضروري علي الجمعية العامة أن تلتزم وأن تدخل في اجراء جديد ، مما يسمح لها بأن تعرب رتأكد لحكومة جنسـوب أفريقيا عن ارادتها في مواصلة تحركها حتي اجبار هذا الحكم نهائيا علي التنازل عن سياسة العزل العنصرى ، وعلي التمشي في تصرفاتها مع مبادئ المجتمع الدولي .

ان مشروع القرار الذى قدم اليوم للجمعية انما هو مشروع يتمشي ومبادئ الميثاق ، كما أنه مشروع يتمشي والاجراءات الناتجة عن مبادئ الميثاق ، وعن مبادئ النظام الداخلي ، وفي اطار التفسير الذى أعطي لهذه المبادئ حتي الآن . وعندما تقرر الجمعية العامة مشروع القرار هذا ، فسوف يكون علي مجلس الأمن أن يتحمل المسئوليات التي تترتب عليه ، وهي المسئوليات التي يعترف له بها الميثاق ، والتي تعترف له بها الجمعية العامة نفسها .

ان مشروع القرار هذا يطلب من مجلس الأمن أن يدرس العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا ، وهذا المطلب واسع النطاق ، وهو لا يريد أن يحدد من اطار قرارات مجلس الأمن ، وهو يضع أمام المجلس مسافة واسعة لكي يتحرك في اطارها كي يتخذ الاجراءات التي يجدها هني افضل الاجراءات حتي يجبرها أخيرا علي احترام ارادة المجتمع الدولي .

وهناك العديد من الوفود التي ناقشت هذه المشكلة ، والتي ناقشت العديد من المشاكل الأخرى ، وتقول من خلال هذه المناقشة أن الجمعية العامة ومجلس الأمن نفسه ، يتعين عليهما أن يرضا في المقام الأول من اهتمامهما الرغبة في أن تكون هذه المنظمة ، منظمة عالمية ، وعليهما أيضا أن يأخذا في الاعتبار دائما هذا المبدأ أى مبدأ العالمية ، واننا أيضا ندرك ضرورة احترام الطابع العالمي لهذه المنظمة ، واننا قد أتاحت لنا الفرصة من هذه المنصة من العديد من المنصات الأخرى من المنظمات الدولية بأن نطالب باحترام مبدأ عالمية المنظمة وأن يطبق ، ولكنه من الواضح لنا أيضا ، أن لا نحقق مبدأ العالمية ، انه لا يمكن أن تتحقق العالمية بضمن هو تناسي احترام مبادئ الميثاق . ان العالمية يجب أن تقام علي مبادئ الميثاق نفسه وتقام علي مبادئ سليمة وتقام علي مبادئ البشرية بصفة خاصة .

وانني أود أن أقول من هذه المنصة قبل أن أنهى كلمتي ، بأن مجموعة البلاد غير المنحازة ،
انما تؤيد تأييداً مطلقاً مشروع القرار المذكور ، 731 A/L.

السيد / رامغال (غيانا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، ربما في فرصة
أخرى عندما نتحدث بافاضة عن انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر ، فاني أتقبل دعوتكم بأن أتحدث
في صباح اليوم بصفتي ممثلاً لبلدي ، وعندما أتحدث نيابة عن بلاد ، دول كاريبيا ، وهي
الدول الأعضاء باهاما ، وباربادوس ، وجرينادا ، وجامايكا ، وترينداد ، وتوباغو ، وبالطبع
غيانا .

ان القضية التي نعالجها الآن ، هو العمل الذي يمكن اتخاذه بشأن تقرير لجنة وثائق
التفويض ، الذي يوصي الجمعية العامة بفرض وثائق التفويض الخاصة بوفد جنوب أفريقيا ، هذه
قضية خطيرة سيدى الرئيس ، ان نفترض أن الجمعية العامة ستقوم كما فعلت في الماضي ، بأن توافق
علي تقرير لجنة وثائق التفويض ، ولذلك فاني سأحدث أولاً عن صيغة مشروع القرار ، الذي عرضته
السيدة ممثلة يوغندا .

عندما تحدثت من هذه المنصة منذ ست سنوات قلت نيابة عن غيانا بأن جنوب أفريقيا
قد أظهرت بجلاء عجزها الخلقى للاستمرار في عضوية هذه المنظمة ، وأن الفترة التي تلت ذلك
قد أثبتت ودعمت هذا الرأي ، فقد دعمه رد الفعل الايجابي من المجتمع الدولي بطريقة أقوى
ما كانت عليه في الماضي ، ان نظام جنوب أفريقيا لا يزال يواصل سياسته الخبيثة ، سياسة العزل
العنصرى ، وتلتزم بالاجرام وتقضي علي الأخلاقيات ، وقد واصلت هذه السياسة في المنطقة الدولية
ناميبيا ، وأن الأمم المتحدة وقد أخذت في اعتبارها مبادئ الميثاق وأدركت خطورة نشوب أزمة
عنصرية دولية ، قد رفضت وأدانت ، خلال السنوات الطويلة التمييز العنصرى ، وطالبت النظام
القائم في جنوب أفريقيا بالتخلي عن سياسته العنصرية . ان التمييز العنصرى هو اداة ووصمة
لل بشرية ، وقد وقفت ضده الغالبية العظمى من شعوب العالم ، وأعلنت هذه الجمعية أنه جريمة
ضد البشرية بأسرها . وفي أربع مناسبات في الأربع سنوات الماضية قلت في كل دورة منها ،
أن الجمعية العامة كانت تولي اهتماما خاصا لوضع جنوب أفريقيا في هذه المنظمة ، عندما كانت

تتدارس تقرير لجنة وثائق التفويض . وفي كل مناسبة كان التصويت علي رفض وثائق تفويض جنوب أفريقيا يعتبر من قبل الجمعية العامة استنكارا وادانة لسياسة جنوب أفريقيا المنصرية ، ومناسبة لكي تحذر الجمعية العامة هذا النظام ، ان جنوب أفريقيا لم تأبه بهذه التحذيرات ، وقد عززت ذلك التحدي بالتهجم علي قرارات محكمة العدل الدولية ان رفضت غيايا الاعتراف بسلطة هذه المنظمة بشأن ناميبيا وخرقت الجزاءات الالزامية ضد روديسيا خرقا علنيا فاضحا .

في ضوء هذا الدليل الذي لا يقبل الجدل ، هل هنالك صوت في المجتمع الدولي يمكن أن يرتفع تحدياً للاتهام القائل بأن جنوب أفريقيا ، بوصفها عضواً في هذه المنظمة ، ووفق منطق المادة ٦ من الميثاق ، قد "خرقت باستمرار المبادئ" التي تضمنها الميثاق ؟

لقد حان الوقت لاتخاذ اجراء حاسم بشأن هذا الاتهام ، فالحث والنداءات لم تجد نفعا . لقد ضيقنا ذرعاً بنظام الحكم في أفريقيا الجنوبية ولا يمكن للتخفيف بعد ذلك الا أن يلحق الضرر بقضية مبدأ العالمية . ان أن اصدار تحذير آخر ، أيا كان مبلغه في العلنية الرسمية سيكسبون في نظر وفودنا تنازلاً عن مسؤوليتنا تجاه القانون وتجاه ميثاق الأمم المتحدة ، وسينتقص من شعوب العالم بهذه المنظمة . ان مشروع القرار الذي ورد في الوثيقة (٩٣) A/L لا يسعى الي تحديد التدابير التي يجب اتخاذها ضد أفريقيا الجنوبية . بل ، ان يطلب الي مجلس الأمن دراسة العلاقات بين المنظمة وأفريقيا الجنوبية ، يميز لنا ، بموجب الاجراءات الدستورية المنصوص عليها ، المبادرة الي اتخاذ اجراء كان يجب اتخاذه منذ أمد بعيد ، عملاً بأحكام الفصل الثاني من الميثاق التي تستهدف ايجاد الحل المناسب ازاء دولة عضو تواصل خرق مبادئ الميثاق وتخالف مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان دون هوادة .

ان مشروع القرار يحظي بالدعم الكامل المخلص لدى وفودنا وشعوبنا في منطقة البحر الكاريبي . وانه لمن دواعي اعتزازنا أن نكون في عداد أصحاب مشروع القرار هذا ، واننا نحث جميع الدول الأعضاء علي تأييده دون تحفظ ، بحيث يتسني لهذه الجمعية الوقوف صفا واحداً في التعبير عن سخط الضمير الانساني .

السيد / كيلاني (الجمهورية العربية السورية) : انه لأمر مستغرب في عالمنا المعاصر ، وبخاصة في منظمة الأمم المتحدة ، التي بنت ميثاقها علي مبادئ العدالة والمساواة بين الشعوب ، وحق تقرير المصير ، والغاء التمييز بمختلف أشكاله ، وبخاصة التمييز العنصري ، أقول ، انه لأمر مستغرب حقاً أن نجد بين صفوف ممثلي دول العالم وفد حكومة لاتمثل سكان البلاد التي تهكمها .

وأقصد بذلك حكومة جنوب أفريقيا ، التي لا تمثل سوى فئة صغيرة من العناصر الأجنبية غير الأفريقية ، وهي فئة استعمارية ، احتلت جنوب أفريقيا واستوطنت فيه ، وأقامت حكومة غير شرعية منتهكة في ذلك حق تقرير المصير ، لأكثر من خمسة عشر مليوناً من الأفارقة ، هم سكان البلاد وأهلها الأصليون . ان حكومة هذا الوفد الذي يحتل مقعد جنوب أفريقيا ، بدون حق ، لا تزال مستمرة في سياستها هذه ، فمنذ عشرة أيام فقط ، وقف مندوب هذه الحكومة ، ليطالب بإلغاء البند الخاص ، بسياسة الـ " apartheid " لحكومة جنوب أفريقيا ، من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، التي أقرت - بالرغم من طلبه - إدراج هذا البند .

وانا كانت الجمعية العامة قد ردت هذا الطلب لوفد نظام جنوب أفريقيا ، فان جمعيتنا هذه ، قد أدانت النظام المذكور ، أدانت دافعة ، حتي أنها رفضت قبول وثائق تفويض ممثلين من مرآت عديدة ومقتالية ، منذ عام ١٩٧٠ حتي اليوم .

ولم تكن هذه المواقف المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة وليدة عبث أو تجني ، فلقد أمعنت حكومة جنوب أفريقيا ، في انتهاك مبادئ الميثاق ، وإعلان حقوق الإنسان ، بالرغم من جميع التحذيرات والأدانات التي تضمنتها قرارات الجمعية العامة علي مدى سنوات عديدة ، وبالرغم من العقوبات التي فرضت عليها في الإطار الدولي ، وبالرغم من المواقف التي اتخذتها معظم دول العالم تجاهها ، ولكنها لم ترتدع عن سلوكها ، فاستمرت في خرق الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق ، حينما حرمت شعب جنوب أفريقيا من حق تقرير مصيره ، واقتصرت علي الفئة المستعمرة البيضاء ، وانتهكت الفقرة الثالثة من المادة نفسها حينما أمعنت في تطبيق سياسة الـ apartheid ، فحرمت المواطنين أصحاب الوطن الشرعيين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وطبقت التمييز العنصري بسبب الجنس ، وهي في الوقت ذاته خرقت سياساتها هذه إعلان حقوق الإنسان .

لهذه الأسباب ، فقد آن الأوان لكي تطلب الجمعية العامة ، تطبيق المادة السادسة من الميثاق ، فتحيل الأمر الي مجلس الأمن طالبة منه ، أن يعيد النظر في العلاقات القائمة بين منظمة الأمم المتحدة ، ونظام جنوب أفريقيا .

ان وفدى ليأمل أن ينال مشروع القرار ، الذى قدمته دول عديدة ومنها سورية ، تأييد
الجمعية العامة ليكون هذا الموقف عبء ودرسا لكل من تسول له نفسه أن يمحى بمبادئ الميثاق ،
وحقوق الانسان .

السيد - بيتيك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانجليزية) منذ بضعة سنوات كان نظام جنوب أفريقيا العنصرى يخرق كل القيم الاخلاقية والشرعية والقانونية للبشرية ، ويتجاهل نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد . ليس في نيتي وأني واثق انه ليس ضروريا أيضا ، ان نعالج بالتفصيل السياسة والاجراءات القمعية التي تطبقها حكومة جنوب أفريقيا النازية فليست الدول الاعضاء في هذه المنظمة فحسب ، ولكن الرأى العام العالمي يعلم تماما تلك السياسة التي تمارسها جنوب أفريقيا ، ولسوء الحظ ، فاننا نلاحظ أن جنوب أفريقيا العنصرية ، التي ادنت مرارا وتكرارا بقوة بمعرفة اغلبية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، لا زالت تتلقى معونة من بعض الدول ، ولذلك فانها تستطيع أن تواصل سياسة القمع ، ولكن نضال شعوب جنوب أفريقيا يزداد قوة ويحقق نجاحا اكثر فأكثر كل يوم ، ومن المؤكد أن الشعوب المضطهدة في تلك المنطقة وخاصة شعوب جنوب أفريقيا ستحقق في وقت قريب حقها المشروع في أن تتمتع بالاستقلال والسيادة والحرية .

ان قرار لجنة وثائق التفويض يلقي تأييد الأغلبية الكبرى من الدول الاعضاء وهو الا تعترف بوثائق تفويض ممثلي جنوب أفريقيا ، ذلك أن هذا النظام لا يمثل الا الأقلية البيضاء ، وان القرار الخاص بعدم الاعتراف بوثائق التفويض لنظام جنوب أفريقيا يؤكد النضج الخلقي والسياسي لمنظماتنا ويشكل يوما تاريخيا في النضال ضد العزل العنصرى ، لقد وجهت الجمعية العامة انذارات كثيرة وللبات كثيرة قد وجهت ضد حكومة جنوب أفريقيا ، وقد سلم خطاب لها في هذا الصدد ، ولكنها في مناسبات كثيرة تواصل ممارسة سياستها . ان نظام بريتوريا قد رفض كل هذه الانذارات ، ويواصل ممارسة العزل العنصرى ، واعتقد انه قد حان الوقت بالنسبة لمنظماتنا ان تنطلق من حيث هي ، وتمضي قدما الى تنفيذ الاجراءات المختلفة ضد نظام بريتوريا ، تلك الاجراءات التي يخولها الميثاق لمنظمة الأمم المتحدة أن تتخذها .

ان شعب حكومة يوغوسلافيا ، طبقا لسياستها المؤيدة للنضال من أجل حق تقرير المصير والحرية والاستقلال لجميع هذه الشعوب ومناهضتها لجميع اشكال القمع والسيطرة ، تطلب اتخاذا عمل عاجل بواسطة المجتمع الدولي ، واننا نعارض كل تأجيل لاتخاذ خطوات محددة وذلك عن طريق المناورات الاجرائية بهدف تأجيل وانقاذ حكومة جنوب أفريقيا والرجعية . وبصفتنا ممن ساهموا في وضع صيغة مشروع القرار الذى ، ولو أن ، اسمنا ، عرض - مشروع القرار - هذا الصباح لم

يكن مكتوبا بين الذين وضعوا صيغة المشروع ، الا أننا نؤيده تأييدا كاملا . واننا واثقون أن الفالبية العظمى من الدول الاعضاء في هذه المنظمة سيؤيدون هذا المشروع ، ونأمل أن مجلس الأمن عندما يتدارس مشكلة جنوب أفريقيا سيأخذ في الاعتبار تماما موقف الجمعية العامة والالتزامات التي يرتبها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بصفته الجهاز الرئيسي المنوط به حماية السلام والأمن ، يضمحلم بمسؤولياته ويتخذ قرارات حاسمة بمعنى انه سيلبق اجراءات فعالة ضد حكومة دولة عضو خرقت كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة حتى الآن .

الرئيس : (الترجمة من الفرنسية) : ادعو السيد ممثل المملكة العربية السعودية — من أجل نقطة نظام .

السيد — بارودي (المملكة العربية السعودية) : لقد طلبت الكلمة من أجل نقطة نظام ، وأرجو الا استفيض فيها قبل أن نصوت ، وقبل أن أقوم بذلك كنت أرى أنه من المناسب أن أتقدم بتعديل للقرار المعروض على المجلس وهو (AL ٧٣) ، وربما يقول أحد الأعضاء لماذا لا انتظر حتى النهاية ؟ ذلك لأنني أدرك أن تعديلي يجب أن يترجم الى لغات العمل المختلفة ، ولذلك أريد أن أوكد لزميلي ممثل كوبا ، أنه لا يوجد استثناء او معارضة لما يقوله ، وأنني لأعتذر لأنني قد أثرت نقطة النظام هذه ، بعد اعلان اسمه ، لكي يتقدم ويلقي بيانه .

اننا نتطلب الوضوح يا سيدي في قرارنا . اننا لا يجب أن نترك الصيغ المختلفة لمجلس الأمن ذلك لأننا نعلم أن مجلس الأمن يستطيع عن طريق أحد أعضائه الدائمين أن يصوت بالفيتو ، وكل التوصيات التي ستصدر عن هذه الجمعية العامة ستذهب هباء منثورا ، ماهي الفكرة من اصدار قرارات لا يمكن تنفيذها ، بالطبع اننا نعبر عن استنكارنا للنظام الذي يمارسه جنوب أفريقيا واستطيع أن أقول انها جمهورية ذات شعب محدود ، انها جمهورية من الأقلية ، ربما يقول بعضكم أن هناك كثيرا من الدكتاتوريات ، دول من بين أعضاء في الأمم المتحدة ، فما يجب أن نفعل ازاءها ، وهذا سوءال مناسب ، لهذا يجب أن نكون حريصين وان نقيس خطواتنا لنرى كيف نعمل في المستقبل ، ولكن هنا توجد توصية محددة خاصة بالعزل العنصري ، اذا طلب مني أن اصيغ هذا القرار ، فبكل احترام لجميع السادة الذين وضعوا صيغته وأنني دائما اترك جانباً اسم

البلد الذي أمثله حتى يمكن أن نسهم في تواضع نحو الاقتراحات البناءة . ولم أكن اذكر
الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تشرفت بالمساهمة في صياغته في قصر شايبو منذ أكثر من
٢٥ سنة ، ذلك لأن حقوق الانسان تنتهك كل يوم ، وان الميثاق ينتهك كل يوم .

ولكن هنا ، توجد قضية محددة ، قضية تمييز عنصري ، نوقش سنوات وسنوات ، ومنذ انشاء منظمة الأمم المتحدة ، ان هذا ليس بالحق الانساني البسيط ، ان الانسان ، يجب أن يكون له وضعه وكرامته بغض النظر عن اللون .

ولذلك فاني بعد أن تقدمت بهذا المدخل الموجز لتعديلي ، أرجو أن يكون مفهومًا أكثر بالنسبة للجمعية العامة ، لقد صيغ بحكمة حتى لا يقلل من قيمة ومن قوة الموضوع وصلب مشروع القرار . في الواقع ، أنه يدعم مشروع القرار ، ولكن لن يسمح لنا أن نقع في الفخ مرة أخرى في المستقبل ، بمعنى أن أية دولة عضو يمكن أن تأتي الى هذه المنصة وتقول أن مثل هذا البلد يخرق الاعلان الدولي لحقوق الانسان ، ويجب أن تطرد أو توقف ، ان هذا المعنى عبر السنوات قد ورد على لسان كثير من السادة الاعضاء ، حتى عندما كانت عضوية المنظمة لم تكن تتمتع باحترام أكبر مثل اليوم ، وكانت دائما هذه الدول تلوم حكومة جنوب أفريقيا لاستمرارها في ممارسة سياسة العزل العنصري ، ولأن الغالبية الكبرى من الشعب سوداء ، لذلك ليس لهم الحق في الكلام .

هذه سابقة يجب ألا تحدث إطلاقا في بلد آخر دون أن يكون لها آثار دمية ، وانسي اتساءل ، بل ويدعشني أن شعب جنوب أفريقيا ، يلتزمون بهذه المرونة والانقياد ، ونحن لا نحب ان نرى سفك الدماء هنا ، ونسكت ازاء ما يجب أن يتخذ أولا يتخذ . هذه هي صيغة التعديل ، ويجب أن يلحق بعد الفقرة التقريرية رقم ٢ ، ولو أنه لا يبدأ بالتعليقات ذلك لان التعليقات وردت في منتصف الفقرة ، وأرى أنه يجب أن تكون الصياغة بهذه الطريقة حتى يمكن أن تكون واضحة جدا ويمكن أن يتضح الهدف من التعديل بجلاء .

فقرة التقرير رقم (٢) تقرأ كالآتي :

”وحتى يصدر أي قرار ، عن مجلس الأمن ، والتزاما بالتوصية الواردة في الفقرة السابقة ، آخذين في الاعتبار ، ان جنوب أفريقيا ، تمثل الأقلية البيضاء دون أن تتأكد حكومتها من ارادية الاغلبية السوا ، تحت حكومة جنوب أفريقيا ، فورا ، باتخاذ العمل الحاسم لتصويب هذا الوضع الشاذ “ .

(المطلة العربية السعودية)

هذه هي آخر فرصة لجنوب أفريقيا ، لكي تسمح هذا الوضع الشان حتى يصدر قرار
عن مجلس الأمن وحتى لا يلقي الفيتو ، دون حق ، وعندئذ سنضجك ونسخر من المجتمع الدولي .
وعندما نرسل قرارا لمجلس الأمن يمكن أن يصبح كرة تنس ما بين مجلس الأمن والجمعية العامة ،
وهذا لا يكرم ولا يشرف هذه المنظمة .

شكرا سيدى الرئيس ، على اعطائي الفرصة لتقديم هذا النص ، ومرة أخرى أعتذر
لصديقي مثل كوبا والسادة الاعضاء الآخرين ، الذين سبق أن أدرجوا اسمائهم في القائمة ،
ولكني كنت أؤمن أنه من الواجب علي أن أقرأ هذا النص حتى لا يقول أحد عندما أقدمه أن الوقت
متأخر لتقديم مثل هذا التعديل .

السيد / الاركون (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ، طوال الاعوام الماضية
التي انعقدت خلالها الجمعية العامة قد اهتمت بالاوضاع السائدة في جنوب افريقيا ، وقد
امتت الجمعية بصفة خاصة بالانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة ولاعلان حقوق الانسان ،
ولقرارات هذه الجمعية نفسها . ان الانتهاكات التي تحدث في هذا الاقليم انما تحدث نظرا
لوجود نظام حكم لا يمثل الا أقلية استعمارية وعنصرية ، وهذا الحكم لا يمثل السكان الأفريقيين
فحسب ، ولم يفرض نظام حكم استغلالي بشع ، ونظام للتمييز العنصرى فحسب ، بل انه في ظل
دستور جنوب افريقيا وفلسفته السياسية التي يلتزم بها هذا الحكم ، فانه لم يدع أبدا بأنه يمثل
هؤلاء السكان الأفريقيين الذين يشكلون الأغلبية . ان الجمعية العامة عليها ان تلتزم بالحزم
والالماء عبرت عن وجهات النظر المناهضة لهذه السياسة ، وقد طلبت تكرارا من نظام الحكم في
جنوب افريقيا بأن يضع حدا لهذا الاسلوب ، وللماء قامت الجمعية باتاحة الفرص لنظام الحكم
في جنوب افريقيا تكرارا حتى يفرض من هذه السياسة حتى يجعلها متماشية مع
الرأى الغالب أى الرأى العام .

وطوال الاعوام الماضية كان وفدى قد عبر عن رأيه في تقارير لجنة وثائق التفويض ، كما
أننا أكدنا أمام هذه الجمعية ضرورة قيام هذه اللجنة أثناء فحص هذا البند من جدول الاعمال .
كان عليا أن تعبر عن رأى الأغلبية لاعضاء هذه المنظمة ، ولهذا فقد استغلبننا بمزيد من
الارتياح هذا التقرير الذى ترفعه الينا اللجنة هذا العام ، وفي هذا التقرير توصي اللجنة
بفرض وثائق تفويض ممثلي جنوب افريقيا .

وليس من السيء أن نذكر في هذا الصدد بأن هذه التوصية قد تعبّر عن احترام اللجنة لواجبها ورسالتها تجاه هذه الجمعية . وفي الماضي ، قد شهدنا هنا وقد استمعنا هنا الى اعتراضات عديدة على قرارات هذه الجمعية ، يرفض وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا ، وهذا وفقا لتفسير ضيق للسلطات المخولة للجنة وثائق التفويض . ولهذا فاننا نلاحظ هنا أن هذه اللجنة وهي لجنة تابعة ومنبثقة عن هذه الجمعية ، وهي لجنة عليها ان تلتزم ما ورد في النظام ، ولكن عليها أيضا فضلا عن هذا ، أن تسير على ضوء المبادئ وقرارات هذه الجمعية التي تعطىها هذه السلطة .

وبالفعل ففي العام الماضي ، أي في يوم ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ وعند ما كنّا نحتفل بذكرى الاعلان التاريخي المنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة فان الجمعية العامة قد أصدرت بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٧ أصوات القرار التالي :

"ان الجمعية العامة تعلن ان نظام الحكم في جنوب أفريقيا لا يحق له أن يمثل شعب جنوب أفريقيا ، وان حركات التحرر التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية هي في الواقع التي تمثل حقا للغالبية الساحقة لشعب جنوب أفريقيا " . (قرار رقم ٣١٥١ G) .

ان وفد بلادى يرى أنه عندما وافقت الجمعية العامة على ما ورد في القرار ٣١٥١ (د-٢٨) ، فان جمعيتنا كانت قد قررت فعلا منذ ذلك الوقت بأنها لن توافق الملاحقا على أن يحتل المقعد المخصص لشعب جنوب أفريقيا بنظام حكم منتهك للقرارات ومستغل ، ولا يمثل أو حتى يدعي أنه يمثل هذا الشعب في هذا المكان ، ولما بقي الموقف قائما كما هو في هذا الاقليم فيجب أن يشغل هذا المكان مثلي حركات التحرر التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية ووفقا لما أكدته الجمعية العامة من أن هذه الحركات هي الممثل الشرعي للفضالية الساحقة لشعب جنوب أفريقيا .

ونظرا لان لجنة وثائق التفويض كانت قد تلقت وثائق تفويض ليست صادرة من الذين تعترف بهم الجمعية كممثلين لهذا الشعب ، بل صادرة من الذين لم تعترف بهم الجمعية ، والتي قالت أنهم لا يتضمون بأى حق في تمثيل هذا الشعب ، فلم يكن أمنا أو أمام هذه اللجنة أى اختيار آخر ان كانت تريد أن تفي بالتزاماتها تجاه الجمعية . - الا أن ترفض تفويض مثلي حكومة جنوب أفريقيا ، حيث أن الجمعية كانت منذ العام الماضي قد قررت أن هذا النظام لا يحق له أن يقدم هذا العضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان وفدى يتوقع ان أن الجمعية سوف توافق بغالبية ساحقة ، ووفقا للقرار الذى ذكرته الصادر في الدورة الثامنة والعشرين ، ووفقا لتاريخ طويل لرفض سياسة العزل العنصرى ، ولا إجراءات التمييز العنصرى التي يفرضها نظام الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا على ١٧ مليوناً من الأفارقة في بلادهم ، فاننا سنؤيد تأييدا تاما قرار لجنة وثائق التفويض .

وان لذلك الموضوع لا ينطوى على أهمية خاصة هذا العام حيث أننا نشهد الآن وجود حركة جديدة في حركة تصفية الاستعمار ، وهي تتماشى مع وجهات نظر الغالبية العظمى فيما بيننا . وبتأثر بالغ وبسعادة غامرة تلقت الجمعية العامة هنا مثلي الحكومة الجديدة للبرتغال ، وقد حيت الجمعية بحرارة بالغة الكلمة التي ألقاها السيد وزير خارجية البرتغال ، السيد / ماريو سوريز ، الذى أدلى ببيان تاريخي من هذه المنصة وأدان باسم حكومته شعب بلاده ممارسة سياسة العزل العنصرى . ولقد شعرنا بتأثر بالغ أيضا عندما استقبلت هذه الجمعية مثلي الدولة الجديدة دولة غينيا بيساو ، رمز الكفاح الطويل للشعوب الافريقية ضد السيطرة الاستعمارية

وعند القمع والظلم العنصرى ، وهذا يؤكد سقوط الفاشية في البرتغال . وكذلك قد دخل الى الأمم المتحدة ممثلو غينيا بيساو مما يعبر عن فشل الاستعمار والعنصرية ، وعدم إمكانهما الاستمرار في العالم ، وهكذا فان جهود هذه المنظمة قد نجحت في دعم التحرر ، بمصر المداولات المطلوبة التي شهدتها هذه القاعة طوال الأعوام الماضية بما يتماشى مع تطور التاريخ . وان كانت الجمعية تتخذ هنا بعض قرارات فيجب أن يكون الأمر كذلك حيث أن أهمية غالبية البشرية سوف تتجهون الى الواقع الطموح ، وأنا نحيي هذا الواقع الآن بسعادة بالغة .

— — — — —

ان وفدى يرى أيضا أن الوقت قد حان لهذه الجمعية حتى والمنظمة الأمم المتحدة بصفة عامة ، أن تتخذ اجراءات أكثر قوة ، اجراءات تتسم بلابع نهائي حتى تضع حدا للموضع الذى نلاحظه في أفريقيا الجنوبية ، ولهذا فاننا نؤيد ونضم صوتنا الى صوت الدول الافريقية ، والى أعضاء آخرين من الجمعية في تأييد مشروع القرار الذى عرض علينا حيث أن بلادى شاركت في صياغة هذا المشروع الذى

"يدل على مجلس الامن أن يدرس العلاقات بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا في ضوء انتهاكها لقرارات ومبادئ الميثاق" ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

(A/L731) .

واننا نعرف جميعا أن هذا الموضوع أى موضوع انتهاك هذه الحقوق في أفريقيا الجنوبية انما هو من أقدم المواضيع التي لاحت على هذه الجمعية ، وان دراسة هذا الموضوع قد بدأت منذ مولد منظمة الأمم المتحدة أو تقريبا منذ مولدها ، ولما تجدد هذا الفحص في كل عام وكانت كل مناقشة وكل دراسة تجري داخل هذه الجمعية وكل قرار يوجه الى حكومة جنوب أفريقيا للاعراب فيه عن رأى غالبية الاعضاء انما كانت تشكل مناسبة تقدمها الجمعية لنظام الحكم العنصرى حتى يغير من الاوضاع القائمة ، وان كانت هذه المنظمة قد فعلت شيئا ما فانها قد أعطت لنظام الحكم العنصرى امكانية تغيير السياسة التي ينتهجها وان كانت الجمعية عليها ما تفعله فهي أن تتخذ الاجراءات العملية التي يخولها لها مبادئ الميثاق ، وذلك لاجبار نظام الحكم هذا على احترام التشريع الدولي بهذا الصدد ، ولاجباره على الاعتراف بحقوق الشعب الافريقي ، ولكي يضع هذا لسياسة ولاوضاع لا تشكل الاحتقار أو انتهاك لحقوق شعب جنوب أفريقيا فحسب ، بل انها تشكل أيضا تحديا مستمرا بل وسخريه مستمرة موجهة ضد الرأى العام الدولي ، ولآراء التي تكررهما هذه المنظمة كل عام .

لهذا فاننا لا نعتقد ان ما يوجد الآن في جدول الاعمال انما هو تكرار لحوار مع الذين يرفضون هذا الحوار تلقائيا منذ عشرات السنين ، لذا فاننا نطالب مجلس الأمن بأن يتخذ الاجراءات العاجلة الضرورية والعطية التي يطالب بها المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة .

السيد /جروزييف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الاشتراكية بشرق أوروبا ، أحب أن أؤكد أننا نؤيد تماما قرارات وتوصيات لجنة اعتماد أوراق ، القضاوية ، التي توضع بعدم الاعتراف بأوراق اعتماد وفد جمهورية جنوب أفريقيا كممثلين للنظام العنصرى في بريتوريا ، وليست هذه هي المرة الأولى التي ترفض الجمعية العامة ، أوراق اعتماد هذا النظام ، ولذلك لأن هناك أساسا خليرا لذلك فنظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا لا يزال يواصل خرق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها ، وتطبيق سياسة العزل والتمييز العنصرى ، هذه السياسة التي رفضتها البشرية .

وقد أصدرت الأمم المتحدة قرارات عديدة تدالب حكومة جنوب أفريقيا بالاقلاع عن هذه السياسة ، ومنح شعب ناميبيا حقه في تقرير المصير والاستقلال التام الحقيقي .

السيد /شيفيل (جمهورية اوكرانيا السوفيتية الاشتراكية) : (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، انني أتحدث للمرة الاولى أثناء هذه الجمعية العامة ، وأود باسم جمهورية اوكرانيا أن أعلن أننا نضم صوتنا الى التهناني العديدة التي وجهت لكم ، وأن وفدى يعرب عن ارتياحه البالغ لان ابن الشعب الجزائرى ، الشعب الذى قدّم مساهمة بالغة في كفاح الاستعمار ومن أجل استقلال الشعوب ، ان ابن هذا الشعب قد تم انتخابه رئيسا لهذه الدورة ، واننا نتمنى لكم النجاح .

ان وفدنا يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة المذكورة (A/L. ٧٣١) وهو مشروع قرار يقترح على مجلس الامن

” . . . دراسة العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا ندرا للانتهاك المتكرر والمستمر من قبل جنوب أفريقيا لمبادئ مبادئ الأمم المتحدة ولإعلان العالمي لحقوق الانسان ” .

واننا لنعتر ان هذا الاقتراح له ما يبرره وملائم ، ذلك أن مسألة سياسة العزل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا انما هي موضوع ازعاج مستمر لمجتمعنا الدولى ، ولجميع القوى التقدمية ، وكذلك لمختلف المحافل الدولية وبصفة خاصة الأمم المتحدة . ومنذ بداية قيام الأمم المتحدة وهي تهتم بهذه المشكلة ، ومنذ سنوات عديدة فان الأمم المتحدة

قد اتخذت العديد من القرارات ووجهت النداءات المتكررة لجنوب أفريقيا تطلب فيها إنهاء هذه السياسة التي لا تتماشى مع الانسانية ، ومع هذا وبالرغم من كافة النداءات وكافة المطالب من الأمم المتحدة فان نظام الحكم في جنوب أفريقيا لا يزال يواصل باصرار ، سياسة العزل العنصرى ، مخضعا الملايين من سكان الشعب لأشكال بشعة من الاستعباد ، ان نظام الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا لا يلتزم بالمبادئ الانسانية .

فان حفنة من الاستعماربيين المستوطنين البيض ؛ يخضعون لسيطرتهم وللظلم العنصرى ملايين من الأفارقة ، وأن القرار الذى اتخذ خلال الدورة الماضية من الجمعية العامة كان لــــه ما يبرره تماما ، وهو القرار الذى كان ينص على أن نظام الحكم في جنوب افريقيا لا يحق له أن يمثل شعب جنوب افريقيا ، وأن الممثلين الحقيقيين للأغلبية الساحقة لشعب جنوب افريقيا هي حركة التحرير التى تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

ومن الواضح تماما أن الدور الرئيسى للكفاح ضد العزل العنصرى والتمييز العنصرى انما يقع على عاتق الشعب في جنوب افريقيا وحركات التحرر ، وأنه من الواجب النبيل للأمم المتحدة أن تقدم بكافة الأساليب الممكنة مساعدتها لهذا الكفاح ، ولهذا فمن الطبيعى جدا أن تعترف منظمة الأمم المتحدة في قراراتها الخاصة بسياسة العزل العنصرى التى اتخذت في الجمعية العامة بأن نظام الحكم في بريتوريا لا يمثل هذا الشعب وأنه من الضرورى اتخاذ قرارات حاسمة ضد هذا الحكم ، وأننا لنؤيد تماما كفاح الشعوب المظلومة من أجل الاستقلال ومن أجل الحرية ونظرا لأننا من أعضاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعزل العنصرى ، فان بلادى طالما تؤيد وتعلن عن رأيها لازالة الاستعمار تماما وللاسراع في القضاء على كافة أشكال الاستعمار والتمييز العنصرى .

وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي ، فاننا نؤيد تماما الاقتراح الذى يرمي الى اعــــادة النظر في مجلس الأمن في العلاقة بين الأمم المتحدة وجنوب افريقيا واتخاذ قرار ينطوى على مثل هذا القرار ، انما هو في رأينا خطوة ملموسة الى الأمام تعبر عن رأى الأمم المتحدة بأن تبذل كافة ما في جهدها للقيام بواجباتها تجاه الشعوب التى لا تزال تعاني من سيادة السلطات العنصرية ان مثل هذا الاجراء سيسهل دون شك تنشيط الكفاح الذى تقوده كافة القوى المناهضة للحكومة في جنوب افريقيا ولسياسة العزل العنصرى ووفقا للواجبات الدولية هذه ، فان جمهورية أوكرانيا ستصوت لصالح هذه الوثيقة ، فضلا عن هذا فان وفد بلادى يؤيد بلا تحفظ التوصيات التى أوردتها لجنة وثائق التفويض التى تهدف الى عدم الاعتراف بتفويض ممثلي نظام الحكم العنصرى غير الشرعي في جنوب افريقيا .

السيد / جايبال (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : ان القضية المعروضة علينا اليوم ، هي قضية تتعلق بتمثيل دولة جنوب افريقيا العضو وليست ما اذا كانت جنوب افريقيا يجب أن تستمر في عضوية الأمم المتحدة ، ان وثائق التفويض التي تلقيناها من نظام بريتوريا الحاضر ، بممثليننا ، انهم يستطيعون أن يمثلوا أنفسهم ، ولكن من الواضح أنهم لا يمثلون شعب جنوب افريقيا ، فان ٨٠ ٪ منهم لا يتمتعون بحق التصويت ، ويخضعون لمبدأ العزل العنصري الخبيث كأساس للإدارة وحكم البلاد .

ان الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين ، وفي قرارها ٣١٥١ ج (٢٨) قد أصدرت حكمها بالاشريعة نظام بريتوريا ومنطلقا من هذا القرار يجب أن نرفض وثائق تفويض هذا النظام عند ما يمثل جنوب افريقيا .

ومن الحماقة أن نقترح كما اقترح البعض وأن نقول أنه لا يوجد هناك معيار لمقياس التفويض واننا مطالبون فقط بأن نتأكد من أن وثائق التفويض موقعة من رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية .

اننا نعالج قضية سياسية ولا حاجة لأي معيار لاتخاذ قرار بصددها ، ان مشروع القرار في الوثيقة ٧٣١ A/L ، التي اشتركت الهند في صياغته ، يطالب مجلس الأمن بأن يعيد النظر في العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة ونظام بريتوريا في جنوب افريقيا ، وعند اعادة النظر في هذه العلاقات فان مجلس الأمن يجب أن يأخذ في الاعتبار ، الوضع القائم في ناميبيا ان هذه المنطقة تخضع لشراف الأمم المتحدة الاداري ، ولكن نظام بريتوريا يمنع الأمم المتحدة من ممارسة مهامها ، وعملها ، ان ناميبيا لاتزال تحت الاحتلال غير الشرعي لنظام بريتوريا ، وهذه الحقيقة وحدها تؤيد اتخاذ أقصى اجراء ضد الدولة التي تخرق الميثاق .

ان نظام بريتوريا قد أعطى ثوبا فضفاضا ووقتا أطول مما يستحق لكي يصلح من أخطائه ، ولكنه لم يفعل ذلك ، وليست هناك علامة على أنه سيقوم بذلك في المستقبل ، ان التعديل الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية ، له مغزاه ولكني أخشى ألا يأبه به نظام بريتوريا ، وفي هذه الظروف ياسيدي الرئيس فاننا نأمل من جميع السادة الأعضاء بأن يعترفوا بعدم جدوى الوضع القائم وأن يؤيدوا مشروع القرار المطروح علينا حيث أن مشروع القرار جاء في وقته ، وهو متكافئ ولازم ومطابق لميثاق الأمم المتحدة .

السيد / جارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية) : ان وفدى أتاحت له فرص عديدة كي يعرب خلالها عن ادانته لسياسة العزل العنصرى ، ولسلوك جنوب افريقيا في حالات متعددة وكانت أكثرها وضوحا هي موقفها في ناميبيا ، سواء في اللجنة السياسية الخاصة أو في الجلسات العامة ، وانني سأكتفي اذن بأن أذكر بما سبق أن قلناه في عام ١٩٧٠ ، بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ سنة على انشاء منظمة الأمم المتحدة :

" ان وفدى يجد أنه ليست هناك جدوى من التأكيد على أن منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، قد أكدت تماما أن سياسة العزل العنصرى انما هو داء يؤثر على العالم كله بتطبيقه ، ويسبب الي جميع سكان جنوب افريقيا ويسفر عن عواقب قاتلة تماما مثل ايجاد نظام يعتمد على الأساليب البوليسية واقامة نظام اقتصادى ، وينطوى على سخرية من مبادئ التنمية التي تطبق في جميع أنحاء العالم ، ذلك أن حركة الانماء هذه لا تتم الا بفضل استغلال غير انساني للأغلبية التي تحرم من حيث المبدأ من كافة امكانيات الاستمتاع بشمار أعمالها وهي الثمار التي تعطىها للدولة . "

وفي هذه المناسبة أعلن :

" أنه ليس هناك شك في أن سياسة العزل العنصرى ، انما تمتد ، وأن القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة كانت غير مفيدة ، وأن قوانين نظام العزل العنصرى فى جنوب افريقيا منذ عشر سنوات قد ازدادت عنفا وازدادت تشددا ، وأصبحت أكثر ظلما ، ان " الكريستيان ساينس مونييتور " ، وهي من كبرى الصحف الأمريكية قد أعلنت مؤخرا ووصفت الآلام اللاإنسانية التي تفرضها سياسة العزل العنصرى خلال الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ، فهناك أكثر من ٥٠٠ فرد قد ألقى القبض عليهم أى بنسبة ١/٤ من السكان ، أى أنه في يوم ما في جنوب افريقيا ألقى القبض على أكثر من ٨٨٠٠٠ شخص وأودعوا السجن ، أكثر من ٩٥ ٪ منهم من الأفارقة ، وليس هناك ما يدعونا الى القول ، بأنه في غالبية المناطق كانت هذه الاعتقالات تعتمد على انتهاك لقوانين العزل العنصرى ، وفي نفس الوقت تم اعدام نحو ٨٤ فردا في جنوب افريقيا مما يشكل نحو نصف جميع عمليات الاعدام التي تمت في جميع أنحاء العالم خلال نفس هذه الفترة " .

ومع هذا ، وبالرغم من موقفنا الثابت الذى لم يتغير ، فقد اضطررنا خلال العام الماضى أن نمتنع عن التصويت على تعديل لقرار لجنة وثائق التفويض ، وفي هذا العام فاننا نشعر بأسف بالغ ، لأسباب قانونية ، فان وفد بلادى يجد أن هذه مبادئ يجب أن نحترمها وسوف نضطر بأن نلتزم بنفس الموقف ، فيما يتعلق بقرار لجنة وثائق التفويض .

ولكن نحن نعتقد أنه من الممكن أن نتصرف بطريقة أخرى تحقيقا لأهدافنا المشتركة ، أى أن هذا الاجراء أو الأسلوب الآخر هو الذى ورد في مشروع القرار ٧٣١ A/L. ، واننا سنصوت لصالح هذا المشروع ، وان وفد بلادى يود أن يعرض اذا ماوافق المستمعون أن يعرض تعدىلا يدعم ويحسن من مشروع القرار المذكور .

وبهذه المناسبة ، اذا ما سمعتم لي يمكنني أن أضيف بعض التفسيرات المستوعاة أيضا مما سبق أن قلته في هذا البيان المذكور في عام ١٩٧٠ حيث كان هناك اقتراح تقدمت به المكسيك في عام ١٩٦٩ ، وأن وفد بلادى قد أعلن حينذاك أى في عام ١٩٧٠ في نفس البيان أن :

" هناك أساليب أخرى وردت في ميثاق الأمم المتحدة والتي سيكون تطبيقها أكثر فائدة

دون شك بالنسبة لمنظمتنا ، وانني أعتقد بأن هذه الاجراءات ستفرض ضغوطا متزايدة على جنوب افريقيا لتقريب اليوم الذي يجعلها تنهي السياسة التي يدينها العالم .
فما هي هذه الأساليب التي أشرت اليها في الماضي ؟ في هذه المناسبة قلت :
" في العام الماضي ، عندما تم دراسة مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية قلت ، بشأن افريقيا الجنوبية ، ان وفد بلادي قد تقدم ببعض الأفكار القائمة على ميثاق الأمم المتحدة ، وكما تبدوا له أن أكثر الأساليب ملائمة لاتخاذ اجراء من منظمة الأمم المتحدة ضد سياسة العزل العنصري وانني أعتبر ان هذه الاجراءات لاتزال ملائمة ، ففي الفقرة ٢٢ من البيان ، أى البيان حول افريقيا الجنوبية قد أورد :
" أنه لا يتعين السماح لحكومة جنوب افريقيا ولا السماح بقيام فكرة استمرار دعم هذه الحكومة على مستوى دولي . "

" وكما ورد في نفس هذه الفقرة من البيان الانتهاء الى نتيجة حتمية فيما يتعلق بافريقيا .
حيث يقول :

" ان جنوب افريقيا عليها أن تطرد من مختلف المحافل أو الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بل ومن منظمة الأمم المتحدة نفسها . "
" ان وفد بلادي ليؤكد كما قلنا في العام الماضي على أن الوقت قد حان للتوسع في تطبيق النظام المطبق على جنوب افريقيا في مختلف المنظمات المتخصصة ، حتى يمتد للأمم المتحدة نفسها ، وكان ذلك من المقرر ان يتم منذ العام الماضي حيث ان هناك تناقض صارخ في الاستمرار في المناداة بالمساواة بين مختلف فئات البشر وأن نقبل في نفس الوقت كدولة عضو تمارس كافة الحقوق ، ان نقبل وجود جنوب افريقيا ، حيث يقوم وجودها على الانتهاك المستمر الموجه على مستوى السياسات الدولية التي تقوم على المساواة ، وأن وفد بلادي يعتقد أنه من الضروري أن نؤكد ماورد في هذا البيان عن افريقيا الجنوبية وأن ذلك يجب أن يطبق داخل الأمم المتحدة نفسها ، وأن هذه المقاطعة يجب أن تطبق طالما ظلت حكومة جنوب افريقيا تطبق سياستها وحتى توافق على كافة مبادئنا دون أى استثناء . "

فما هو الاجراء الذي ننادى به ؟ فكما سبق أن شرحنا حينذاك هو كالاتي :

"في المادة الخامسة من الميثاق ، نجد أن أى دولة عضو يمكنها أن تحرم من ممارسة حقوقها وواجباتها عندما يقرر مجلس الأمن ذلك ، وان وقف هذه الممارسة تحرم الدولة من حقوقها وميزاتها المرتبطة بها كعضو في المنظمة " .

أما عن الشروط الواردة في هذه المادة فهي ، تنطبق تماما على حالة جنوب افريقيا حقا ، "حيث أن جنوب افريقيا كانت موضعاً لموقف موحد من قبل مجلس الأمن وهو الموقف السوار في القرار رقم ١٨١ (١٩٦٣) و ٨٢ (١٩٧٠) . ذلك أن جنوب افريقيا كانت أيضا موضعاً لاجراء وقائي من قبل مجلس الأمن وفقا لما ورد في القرار رقم ١٨٢ (١٩٦٣) ، في الفقرتين السادسة والسابعة من هذا القرار ، وان وفد بلادي ليعتقد أنه لا يوجد أى عائق أمام الجمعية ، التي يمكنها أن تستوحي تصرفها مما ورد في المادة الحادية عشر وتطلب من مجلس الأمن أن يدرس التوصية التي تعتمد على نصوص المادة الخامسة من الميثاق ، حتى توقف نشاط حكومة جنوب افريقيا في ممارسة حقوقها والتمتع بمزاياها بوصفها عضوا في المنظمة " .

في ضوء ما سبق ان ذكرته ، وأكره ، — أننا منذ ١٩٧٠ ونحن نقول — ، هو في الواقع تكرر لما سبق أن قلناه في عام ١٩٦٩ ، فان وفد بلادي انما ليشعر بارتياح بالغ أمام مشروع القرار ٧٣١ A/L وانني أسمح لنفسني بأن اقترح عليكم التعديل التالي الذي يبدو لي ملائما :

ان الفقرة الوحيدة الواردة في صلب القرار تصبح الفقرة الاولى وفي السطر الأول من هذه الفقرة بعد كلمة " دراسة " تضاف كلمة " بصفة عاجلة " وهكذا فان السطر الأول يكون :

" يطلب من مجلس الأمن أن يعيد النظر بصفة عاجلة في العلاقات بين الأمم المتحدة . . . الخ " ، ويجب أن تضاف فقرة ثانية تقرأ كالاتي :

" تدعو مجلس الأمن ، أثناء اعادة النظر هذه لدراسة امكانية التقدم بتوصية للجمعية العامة " وفقا لأحكام المادة الخامسة من ميثاق الأمم المتحدة ، بأن توقف فوراً جنوب افريقيا عن ممارسة حقوقها والتمتع بامتيازاتها الملازمة لها بوصفها عضوا في منظمة الأمم المتحدة " وكما سبق ان قلت في بداية كلمتي ، فان وفد بلادي لعلني ثقة بأن هذا التعديل ينطوى على الطريقة الأكثر فاعلية تحقيقا لاهدافنا وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أدعو السيد ممثل السنغال ليتقدم باقتراح قفل باب المناقشة .

السيد / فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، أشكركم ، ان رئيس وفدي الذي سيتناول الكلمة بعد ثلاثة أيام سيقول لكم ما يراه وفدي وحكومتني فيما يراه بالنسبة للشرف الذي أولته اياكم الجمعية العامة وانتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، اما الآن فاني سأقتصر على التدخل والتحدث عن النقطة التي أردت أن أتحدث عنها .

ان المناقشة قد استمرت طويلا ، ونحن نعتذر للسادة الاعضاء الذين تحدث وزراء خارجيتهم هذا الصباح ، ولكننا نرى ، أنه أسرهام ولازم أن تدوم هذه المناقشة ، وفي الوقت الحالي ، نرى ، أن ما يجب أن يقال حول هذه القضية قد قيل ، ولا يوجد ما يضاف اليه ، وان رأى الجمعية العامة والأعضاء والرئاسة قد تحدد ، ولذلك ، فأننا نطلب استنادا الى البند ٧٥ من اللائحة الداخلية ، نطلب قفل باب المناقشة ، كما نطلب الانهاء الفوري للمناقشة والتصويت قبل رفع هذه الجلسة على تقرير لجنة وثائق التفويض وعلى مشروع القرار ، ٧٣١ A/L .

فيما يختص بهذين القرارين ، يجب أن الفت نظر الجمعية العامة الى حقيقتين ،

لقد استمعنا هنا الى تعديل تقدم به ممثل المملكة العربية السعودية ، واننا نطلب في الحال من السيد / السفير بارودي بأن يسحب تعديله الذي لم يلق قبولنا واذنا أصر على التعديل فاننا سنأسف بأن نصوت ضده ، ولكنني آمل ألا نصل الى هذا الحد وان السيد ممثل المملكة العربية السعودية ، سيوفر علينا هذا العمل المؤسف الذي قد نلجأ اليه ،

اما بالنسبة لاقتراح السيد ممثل المكسيك ، فاني اعتقد أن سيادته لم يتقدم بتعديل رسمي ، بل مجرد اقتراح ، واعترف بأننا قد فكرنا في هذا الاقتراح ، ان مشروع القرار " الأول " الذي وافقت عليه المجموعة الافريقية يتضمن كل شيء مما أشار اليه ، وانطلاقا مما قلناه الآن ، أقول لقد طلبنا بأن يجتمع مجلس الأمن بسرعة ، وان يقوم مجلس الأمن بالنظر في اتخاذ الاجراءات التي تنص عليها البند الخامس من ميثاق الأمم المتحدة ، ولكن بعد التفكير أولا ، وكما رأينا ان من الانسب ومن الأوفق ، بل من الأكثر مجاملة بالنسبة لاعضاء مجلس الأمن ، ألا نقيد أيديهم وان نترك مجلس الأمن ونترك له حكمته في أن يتخذ في حرية القرار الذي يعتبره مناسباً والعمل الذي يراه موفقا بالنسبة لعضوية وجود ممثل حكومة جنوب افريقيا في الجمعية العامة ، ان لنا ممثلون في مجلس الأمن ولنا اصدقاء في مجلس الأمن ونثق فيهم ، ونثق حتى في الذين لا يظهرون صداقتهم لنا دائما ، ونأمل أن مجلس الأمن بحكمته سيأخذ في الاعتبار القرار الذي أهيل اليه من الجمعية العامة وبعد التصويت الذي طلبت منكم ياسيد الرئيس بأن تصوت الجمعية العامة على مشروع القرار المقدم .

الرئيس (الترجمة من الفرنسية) : أمام الجمعية الآن اقتراح بقتل باب المناقشة وطبقا للنقطة رقم ٧٥ من لائحة الاجراءات ، فانه يمكن لاثنتين من المتحدثين بأن يتحدثا ، ضد مشروع الاقتراح الذي تقدم به مندوب السنغال ، واعطي الكلمة الآن للسيد ممثل جنوب افريقيا ، وأحب ان أذكركم بان الكلمات يجب أن تلتزم بنص مشروع القرار الخاص بقتل باب المناقشة ذلك طبقا للبند رقم ٧٥ من لائحة الاجراءات .

السيد / بوشا (جنوب افريقيا) (الكلمة بالانجليزية) : هذه محاولة لمنع وفد حكومة جنوب افريقيا من الاشتراك في هذه المناقشة ، واننا نعترض على مشروع القرار هذا ، ونعتبره انكارا للحق الذي نتمتع به ، على أية حال ، اذا صدق على مشروع القرار هذا ، فاننا ، سنطلب ادراج اسمنا في قائمة المتحدثين ، لكي نشرح رأينا في التصويت ، قبل اجراء التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : طالما أنه ليس هناك من يرغب في الحديث ، طبقا للبند ٧٥ ضد مشروع القرار الخاص بقفل باب المناقشة حول هذه النقطة ، والذي تقدمت به السنغال ، فان مشروع القرار سيصوت عليه فوراً ،

ووافق على مشروع القرار بأغلبية ١٠٣ صوت ضد ٢١ ، وامتناع ١٠ عن التصويت

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أدعو ممثل جنوب افريقيا طبقا للبند ٨٨ لاعطاء تفسير لتصويته ، أدعو ممثل السنغال بناء على نقطة نظام ،

السيد / فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : انني أعود للفكرة التي تحدثت عنها الآن ، والقاتلة بأن هذه المناقشة قد طالأت أكثر مما ينبغي ، وانني أشعر بأن السيد ممثل جنوب افريقيا ينوي اطالة هذه المناقشة ، وأن هذا ليس هدفنا ، واننا نريد ، عندما تستأنف الجلسة بعد ظهر اليوم ، أن تتاح الفرصة - للسادة وزراء الخارجية الذين أدرجوا أسماءهم للمناقشة - للحديث ، ولهذا فاننا نريد قبل أن نرفع هذه الجلسة أن ننهي هذه المناقشة حول تقرير لجنة وثائق التفويض ، وهذا هو السبب الذي يجعلني أركز على النظام الداخلي في المادة ٧٢ وأطلب من الرئيس ومن المجتمعين تحديد حق التحدث لتفسير التصويت بدقة واحدة لكل متحدث .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) :

ان السيد ممثل السنغال قد أشار الى تطبيق المادة ٧٢ من النظام الداخلي وهي المادة التي تنص على أنه يمكن أن يسمح لمحدثين بتأييد الاقتراح وبمحدثين آخرين بالاعتراض على هذا الاقتراح .

وانني ألفت انظاركم بصفة خاصة الى أن السيد ممثل السنغال قد طلب أن تحدث دقيقة واحدة لكل متحدث ، ولهذا فمن المرغوب فيه أن يمكّن البعض من أن يتحدثوا لصالح أو ضد هذا الاقتراح الذي تقدم به السيد مندوب السنغال ،

السيد / أوجيو (نيجيريا) (الكلمة بالانجليزية) : ان الوقت الآن ١٣/٤٥ طبقة — لساعتي ، وبعضنا لديه أمور يرغب في أدائها ، ولهذا فاني أعرب عن رأي وقدي وهو التأييد الكامل للاقتراح الذي تقدّم به السيد ممثل السنغال .

السيد / دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : أود فقط أن أؤيد اقتراح السيد ممثل السنغال ،

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الى متحدثين يؤيدان اقتراح السيد ممثل السنغال ، ولم يبد أحد الرغبة في أن يعترض على اقتراح السيد ممثل السنغال ، ولهذا فاني أعتبر أن هناك موافقة على اقتراح السيد ممثل السنغال الخاص بتحديد وقت من أجل اعطاء تفسير للتصويت .

ان اقتراح السنغال واضح بالنسبة لمدة تناول الكلمة شرحا للصوت الذى سيدلي به ، وقد استشرت الجمعية العامة حول هذه النقطة بالذات ، وقد أيدها متحدثان هما مندوبا نيجيريا وتونس .

السيد / ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : أريد أن أقول شيئا أو شيئين وأستسمحكم في أن أوجز .

لقد جلسنا هنا وقتا طويلا . ولقد استمعنا الى كلمات طويلة ، وأن السيد ممثل نيجيريا مع احترامي له لم يكن أوجز المتحدثين في جلسة الصباح ، وكما أفهم فان الاقتراح المقدم من السيد ممثل السنغال ، يقول أن على جميع المتحدثين سواء أكانوا يريدون أن يتحدثوا قبل التصويت شارحين تصويتهم أم بعد التصويت شارحين تصويتهم ، ان تحدد لهم فترة لا تزيد عن ٦٠ ثانية انني أعتبر هذا الاقتراح انكارا كاملا لحق الدول الأعضاء ، وأنه من حق الناس اذا أريد ادانتهم أن يعبروا عن رأيهم ، ولذلك فاني أعترض بشدة على مشروع الاقتراح الذى تقدم به السيد ممثل السنغال ، انه يبدو بكل احترام . .

السيد / فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : نقطة نظام

السيد / ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : اسمحوا لي أن أجيـب على السيد العضو ، بيدولي ياسيدى الرئيس أن هناك اقتراحا بسيطا ، وهو أن كثيرا منا فـي هذه القاعة وكثيرا من الأمم الممثلة في هذه القاعة لها آراؤها حول القضايا المعروضة علي الجمعية العامة ، ثم هناك على الأقل ، قراران خطيران ، وهما على الأقل تعديلان خطيران ، وانـي أتحدث بصفتي ممثلا لأحد البلاد التي قد تتدارس في مجلس الأمن هذا المشروع ، وقد فكرنا فـي هذا الموضوع كثيرا ،

قال السيد ممثل نيجيريا والسيد ممثل كويا والسيد ممثل المكسيك والسيد ممثل بلغاريا أجد أنه من الصعب نيابة عن بلدى ، بأن أعرض ما أعتبره وجهة نظر متماسكة في حدود الستين ثانية ، ولذلك فاني اعترض على هذا الاقتراح ،

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : أدعو السيد ممثل السنغال

السيد / قول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : كنت قد طلبت الاعراب عن نقطة النظام هذه ، عندما كان المتحدث الذي سبقني في المناظرة ، كنت أريد أن أذكره بأن المناقشة ، كانت محصورة حول الاقتراح الذي تقدمت به وليست حول المناقشة العامة ، وأن كان السيد المؤقر ممثل المملكة المتحدة ليس مقتنعا بمشاعر الجمعية — فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصري فاننسي أعتقد أنه لا يريد أن يستمع الى أى شيء .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : أدعو السيد ممثل جنوب افريقيا

السيد / بوثا (جنوب افريقيا) (الكلمة بالانجليزية) : سأكون موجزا جدا في كلمتي ان هذا تضليل شاهدهنا اليوم ، كيف ننكر حق بلد في مواجهة هذا الاجماع ، انني أعترض بكل قوة على هذا العمل المشين ، واني أؤيد تماما الآراء التي عبر عنها السيد ممثل المملكة المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد أخذ الاجتماع علما بالاقترح المقدم من السنغال وذلك طبقا للبند ٧٢ من اللائحة ، والمتحدثان وهم نيجيريا وتونس ، كانا قد تناولا الكلمة ليؤيدا الاقتراح المقدم من السنغال ، وأخذ متحدثان آخران الكلمة وذلك تطبيقا للبند ٧٢ من اللائحة ، وهما بريطانيا العظمى ، وجنوب افريقيا ، تحدثا ضد مشروع الاقتراح المقدم من السنغال ، والآن أطلب رأى الاجتماع العام .

والآن أعطي الكلمة للسيد ممثل المملكة العربية السعودية حول نقطة نظام .

السيد / بارودي (السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : من الواضح جدا أن هذا الاجتماع يتسم بالمعاطفة المتأججة ويجب ألا نتخذ قرارا عندما نكون في مثل هذه الحالة ، فأى شيء قد يكون سابقة سنأسف عليها فيما بعد ، ونظرا لأنني قد خضعت لارادة أخي العزيز وصديقي من السنغال وذلك بسحب تعديلي لمشروع القرار الذي كنت أعتقد أنه قد أدرج ، وأرجو أن أعلم ياسيادة الرئيس ماتم بالنسبة لهذا التعديل ، واني أناشده ، أنه نظرا لأن مثل هذا النظام من الاجراءات قد يشكل سابقة خطيرة ، فكما خضعت لرغبته ، أرجو أن يتكرم بأن يطلب من الرئيس بأن يطلب من السادة الأعضاء بأن يكونوا موجزين جدا في شرح توصيتهم ، واني واثق أن

لن يرفض هذا الطلب مني ، وانا رفض ذلك فلن أغضب منه وسأتصل به في المرة القادمة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) أدعو السيد ممثل السنغال ليتكلم حول نقطة نظام .

السيد / فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : نظرا لأن السيد الموقر ممثل السعودية ، قد جاملني فمن الطبيعي جدا أن نرد له هذه المجاملة ، وانني أتقدم بتعديلي بسيطاً ان على الاقتراح الذي تقدمت به بالرغم من أنني أعتقد أن السيد مندوب جنوب افريقيا ليس في حاجة لكفاح ، حتي يؤكد للجمعية أنه مستمر في سياسة العزل العنصري ، حيث أن هذا هو كل ماسيقوله لنا ، وانني اقترح ان أن يترك المتحدثون أن يتحدثوا بحد أقصى ٥ دقائق علما بأنه اذا كان السادة الموقرون يمكنهم أن يوجزوا في حديثهم فاننا سنشعر لهم بالامتنان .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انني أشعر بأن النداءات والمجاملات التي تمت مبادلتها هنا ، يمكنها أن توفر علينا ضرورة التصويت ، وبالتالي فانني أعطي الكلمة للسيد ممثل جنوب افريقيا حتى يشرح لنا باختصار التصويت الذي سيقدم عليه ، قبل أن ننتقل للتصويت على تقرير لجنة وثائق التفويض .

السيد / بوذا (جنوب افريقيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان جنوب افريقيا يرى بالنسبة لقضية وثائق التفويض ، أنها معروفة وأستطيع أن أخصها في تلك الكلمات : " ان وثائق تفويض جنوب افريقيا ، قد وقعها وزير الخارجية وقد تمت للأمين العام في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، وذلك طبقاً للتقرير التالي للجنة وثائق التفويض وقد وجدت ان هذه الوثائق صحيحة ، ولقد صدرت هذه الوثائق بالطريقة التي كانت تصدر بها منذ انشاء هذه المنظمة ، وعلى أساس ما كتبه ، فان وثائق تفويض وفد جنوب افريقيا صحيحة ويجب أن تقبل كذلك . .

ان الطعن في شرعية تفويض وفدي يضر بسمعة هذه المنظمة ، كما يكون سابقة خطيرة بالنسبة للمستقبل ، وينكر مبدأ العالمية ، كما أنه يتعارض مع مفهوم هذه المنظمة ، ذلك لأنها منظومة للسلام والتوفيق والتعاون والتفاوض .

والآن أنتقل الى مشروع القرار في الوثيقة ٧٣١ ، ان وفدي يعترض على هذه الوثيقة ذلك لأننا لا نؤمن أن العمل المقترح في هذه الوثيقة ، يتسم بالطريقة التي يجب أعلى هذه المنظمة أن تلجأ اليها في حل المنازعات والخلافات بين وجهات النظر المختلفة . كما أنه يهدد بالتالي التي مواجهة وسيقضي على اهداف المنظمة البناءة ، نحن في عهد الوفاق ، وأننا نشاهد النتائج الدراماتيكية ، التي تنجم عن المناقشة بين الشرق والغرب ، فلماذا لا يمكن أن نطبق نفس هذا المدخل ، ونفس هذه الطريقة على جنوب افريقيا ؟ .

ان الخطوة المستهدفة في مشروع القرار تعتبر خطوة الى الوراء ، اننا نأسف أن البلاد الافريقية ستكون مسئولة عن هذا ، ونحن أيضا دولة افريقية ، ونحن في جنوب افريقيا نحسب أن نمعيش في سلام وفي انسجام وفي تعاون مع الدول الافريقية الأخرى ، واننا نهنيء بعضنا بعضا ، ونكسل بعضنا بعضا ، ونحن على استعداد لأن نقدم الكثير ، وسنكسب كثيرا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من الاتصال بعضنا ببعض ، ويجب أن نستبدل المواجهة بالتعاون البناء المنتج ، ونحن من جانبنا على استعداد بأن نبحث ، عن الفرص التي توصلنا الى الاتفاق مع الدول الافريقية اننا نقوم بسياسة التعاون والاتصال ، ونعتبرها هامة بالنسبة لافريقيا اذا ارادت ان تراث العظمة التي يجب أن تتوج مستقبلنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير الذي شرح توصيته ، وذلك قبل التصويت على قرار اللجنة الخاصة بوثائق التفويض .

وان الجمعية العامة مطالبة أولا باتخاذ قرار بالنسبة لتقرير لجنة وثائق التفويض ، ثم اذا كان فهمي صحيحا فان التعديل المقدم من المكسيك هو مجرد اقتراح للمشاركة في مشروع القرار ، ولم يقدم بصفة رسمية ، ان الجمعية العامة تستطيع ان تصدر قرارها على مشروع القرار المقدم من لجنة وثائق العضوية ، ثم ان ممثل المملكة العربية السعودية قد قال ان اقتراحه قد تحول الى مشروع قرار ، ولذلك فنحن سنصوت أولا على مشروع القرار ، رقم ٧٣١ ، A/L. 731 قبل أن نصوت على الاقتراح المقدم من مندوب المملكة العربية السعودية .

والآن مطلوب تصويت مسجل على مشروع القرار الخاص بلجنة وثائق العضوية والمعرض من الرئاسة .

أجرى تصويت مسجل :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، افغانستان ، الاكوادور ، البانيا ، دولة الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، بربادوس ، باكستان ، باناما ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، البيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد ، وتوباغو ، التشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، التوغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الباهاما ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية خمير ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الداهومي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلغادور ، سنغافوره ، السنغال ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، الغابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، الفلبين ، فنلندا ، الفولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، اللاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطه ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، افريقيا الجنوبية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، الاوروغواي ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بوليفيا ، الدانمرك ، السويد ، فرنسا ، كندا ، كوستاريكا ، اللكسمبرغ ، المملكة المتحدة ، النرويج ، النمسا ، تيكاراغاوا ، هولندا ، الولايات المتحدة .

المتنعون عن التصويت : أسبانيا ، بارغواي ، البرازيل ، بوتسوانا ، الجمهورية الدومينيكية ، الشيلي ، غواخيالا ، فنزويلا ، ملاوي ، المكسيك ، نيوزيلندا ، هوندوراس ، اليابان ، اليونان .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٢٣ صوتا وامتناع ١٤ عن التصويت* [قرار

٣٢٠٦ (٢٩ د)]

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : والآن سوف أدعو السادة الأعضاء الذين يرغبون في

تعليق تصويتهم .

* وبعد ذلك أبلغ وفد ليسوتو الأمانة العامة أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

السيد / جورينجود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد طلبت أن أتحدث لكي أفسّر تصويتي وتصويت دول المجموعة الأوروبية بشأن تقرير لجنة أوراق الاعتماد ، فبصفتي ممثلاً للبلد الذي يرأس المجموعة الأوروبية ، أطلب بهذه الصفة أن أفسّر التصويت الذي عبّرت عنه الدول التسع التي تتألف منها المجموعة بشأن تقرير لجنة أوراق الاعتماد .

إن الموقف الذي اتخذناه يتفق مع اعتبارات ذات طابع قانوني بحث ، فنحن ننتبين أنه نظراً لعدم وجود أحكام أخرى فإن ، اختصاصات اللجنة المكلفة بالتحقق من أوراق اعتماد الدول الأعضاء يحدّها النظام الداخلي للجمعية العامة في نطاق التحقق من أوراق الاعتماد ، دون النظر في سياسات الحكومات المعنية ، وفي هذه الظروف ، فإن اللجنة لم تقبل أوراق اعتماد وفد لاسباب لا تتعلق بتاتا بالنظام الداخلي المعمول به في الجمعية العامة ، ولهذا فقد كان علينا أن نصوّت ضد هذا التقرير ، فنحن نرى في الواقع أن المنظمة التي لا تحترم قانونها الأساسي ، تصبح منظمة ضعيفة وأن أعضاءها سوف يتعرضون يوماً لأن يكونوا ضحايا لهذا الضعف .

إن بلاد المجموعة الأوروبية تفهم ، وتحترم المشاعر التي أعرب عنها خلال الدورة الماضية من هذه المنصة ، وهذا العام أيضاً أثناء أعمال لجنة أوراق الاعتماد ، وخلال هذه الجلسة ، أتيح لكثير من الممثلين الأفريقيين بشكل خاص أن يعربوا عن آرائهم وأن يشجبوا سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وهي تعرف أن الحكومات الأوروبية في عدة مرات وبشكل واضح - أقول أن هذه الحكومات - قام بعضها منذ وقت قليل بالتعبير عن شجبها للسياسة المعروفة بالـ *apartheid* أن الحكومات الأوروبية قد عبّرت عن شجبها لهذه السياسة وهي لا تحتاج الى إعادة تأكيد وجهة نظرها وهو أن هذا الـ *apartheid* يتعارض مع مبادئ الحرية الانسانية والمساواة القائمة على عدم التمييز بسبب العنصر أو الدين أو الجنس وفقاً لمبادئ ميشاق الأمم المتحدة ، أن كل سياسة تقوم على الفصل العنصري وعلى تشجيع طائفة ضد أخرى تحدّث تمييزاً بين البشر ، على أساس لون بشرتهم ، هذه السياسة نحن نشجبها .

هل هناك داع لكي نشجب هذه السياسة ، مرة أخرى ؟ أو نستنكر عبث هذا النظام وكذلك ما يواكبه من توتر وجور وظلم في جنوب افريقيا ؟ هل هناك داع لكي نعبر عن أسفنا لرفض ممارسة الحقوق الوطنية بالنسبة لقرابة ١٧ مليون افريقي ؟ كل هذا شيء يتعارض كلّ التعارض مع مبادئنا

ومع العلاقات بين أبناء البشر ، ومع التقاليد الديمقراطية التي تسير علي نهجها دول المجموعة الأوروبية التسع ، ولهذا فهي لا تجد أي داع لكي تلح على شجبها لهذه السياسة .

ونحن نؤمن بأن كل من هنا في هذه القاعة يعرف مغزى تصويتنا ولن يخطئ في تفسيره .

السيد / سينجاه (نيال) (الكلمة بالانجليزية) : لقد صوتنا الى جانب تقرير لجنة وثائق التفويض ، آخذين في الاعتبار القرار الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة ، اننا نؤمن أن رفض وثائق تفويض جنوب افريقيا يعتبر تعبيرا عن ادانة سياسة التفرقة العنصرية والعزل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا .

السيد / جونزاليز رياس (باراجواي) (الكلمة بالاسبانية) : ان البند ٢٧ من لائحة الاجراءات ، ينص على الطريقة التي يمكن أن تقدم بها وثائق التفويض ، ولا داعي لأن أسهب في شرح هذه المادة ، فضلا عن ذلك فان الآراء التي اعرّب عنها في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة معروفة للجميع والتي عبر عنها المستشارون القانونيون لهذه المنظمة .

وطبعا ، لحرفية النص السابق ذكره ، ولرأى المستشارين القانونيين لمنظمة الأمم المتحدة فلا يترك للجنة وثائق التفويض بأن تدرس وحدها ما اذا كانت الحكومة التي تصدر وثائق التفويض تعتبر حكومة شرعية أو غير شرعية ، للشعب ، ان أنه اذا ما ووفق على ذلك فاننا نكون بذلك نخرق هذا النص الذي اشرت اليه آنفا .

وبناء على ما تقدم ، وايماننا بالانظمة واللوائح ، لذلك فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار الصادر عن لجنة وثائق التفويض ، اننا لو كنا قد صوتنا على ذلك فاننا سوف نكون متناقضين مع وضعنا التقليدي القانوني الذي يتمشي مع القانون ، واننا كنا قد صوتنا ضد مشروع القرار فاننا نكون قد صوتنا ضد تفويضنا وتفويض كثير من الدول الأخرى التي تعتبر سليمة .

السيد / فيونتس ايبانز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفدي ، وفقا للمنطق الذي ينتهجه في موقفه فيما يتعلق بالوظائف الموكلة الي لجنة وثائق التفويض ، قد صوتت ضد التقرير الذي تقدمت به هذه اللجنة ، وان تصويتنا مستقى من نفس الأسباب التي استقينها منها وحيننا من قبل ألا وهي أن هذه اللجنة عليها أن تحترم السلطات المخولة

اليها وفقا للمادة ٢٧ وأن تصويتنا لا ينم عن أى تضامن مهما كان سواء أكان
واضحاً أو سرياً مع السياسات العنصرية التي طالما أدانتها بلادى في كافة
المناسبات وفي كافة الفهود .

السيد / راي (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : أحب أن أشرح تصويت وفد كندا على

جوهر الاقتراح الذي اقترح على الجمعية العامة هذا الصباح .

ان وفد كندا قد صوّت ضد تقرير لجنة وثائق التفويض المتضمن في الوثيقة ٩ / ٩٧٧ A / المؤرخة

٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ .

وأن التصويت ضد هذا التقرير يتعلّق بهذا الجزء من التقرير الذي يتعلق بوثائق تفويض جنوب افريقيا ، ان هذا التصويت لا يقلل من استنكار كندا لسياسة التفرقة العنصرية والعزل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، على أية حال فان القضية المعروضة على لجنة وثائق التفويض ، وعلى هذه الجمعية ، عندما تناولنا تقرير اللجنة ، ليس قضية السياسة التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا وتقبلها أم لا انما تتعلق بوثائق تفويض وفد جنوب افريقيا وما اذا كانت متماشية مع البند ٢٧ للاتحة الداخلية للجمعية العامة . وحيث أننا نعلم أن الوثائق سليمة ، فان وفد كندا يعترض على رفض وثائق تفويض جنوب افريقيا .

ان قضية اشتراك جنوب افريقيا في عملنا قد درس باستفاضة في البيانات التي ألقاها السادة الذين تحدثوا عن البند الثاني اليوم . . . عن مشروع القرار الوارد في الوثيقة ٣١ / L A بتاريخ ٢٨ أيلول / سبتمبر ، اننا نعتقد أن العالمية المتزايدة لهذه المنظمة تعتبر تياراً تؤيده كندا بقوة ويعتبر احدى دعائم هذه المنظمة ، ولا نقبل اطلاقاً أن يكون موقفنا بالنسبة للسياسة العنصرية التي تمارسها جنوب افريقيا ، ان نحدد من حقوق وفد هذه الحكومة للاشتراك في أعمال منظمة الأمم المتحدة ، ونرى كندا أن أفضل فرصة لتحقيق تعديل في سياسات جنوب افريقيا وتوجيهها في مسار أهداف الأمم المتحدة يكمن في الاشتراك في المناقشة والحوار ، ان خطوط المواصلات يجب أن تظل ويجب أن يستمر تبادل الآراء ويجب أن يعاد النظر في السياسات وبهذه الطريقة يمكن للرأى العام الدولي بكل قوته أن يعالج المشاكل التي تساورنا جميعاً حيثما كانت .

وبهذه الخلفية ، وبهذه الاعتبارات فان وفد كندا يؤيد مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة ٣١ / L A بتاريخ ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، واننا نعتز على ما جاء في هذا النص عن سياسة العزل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، ولكن نشعر بالقلق العميق

ان حكومة جنوب افريقيا لم تأبه بالأوامر الصادرة والمتكررة من جمعية الأمم المتحدة لكي تعيد من سياستها ، وأن مشروع القرار الذي يطالب مجلس الأمن بأن يعيد النظر في هذا الوضع المشين لا ينتقضي إطلاقاً من عزم حكومة كندا ورأيها بأن أى محاولة لعزل جنوب افريقيا من الاشتراك في أى حوار ، سيقفل من فرص نجاحنا نحو تعديل سياستها التي نعترض عليها بقوة . اننا نرى ، أن تصويتنا لصالح الوثيقة ٣٧١ A/L لا يقلل من هذا الموقف الذي اتخذته حكومة كندا حيث أن هذا القرار لا يضر بالنتائج التي ستسفر عن العمل الذي يطالب مجلس الأمن باتخاذها .

السيد / اهناسي (ايران) (الكلمة بالانجليزية) : حيث أن قضايا اجرائية وكذلك شرعية سياسة العزل العنصرى قد بحثت في جلسة اليوم ، ولكنها لم توضح بالايضاح الكافي ، فان وفدى يرى من الضروري أن يشرح تصويته .

حيث أن النمط الذي ينتهجه وفدى بالنسبة للتصويت في هذه الجمعية العامة ، وكافة الأجهزة التابعة لها ، وكذلك في المحافل والمنظمات الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة أقول حيث يتضح من هذا النمط فاننا دائماً نشجب وندين تلك السياسة المشينة ، سياسة العزل العنصرى والسياسة الاستعمارية التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، وقد اسهمنا بانتظام في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية نحو تأييد شعب جنوب افريقيا والشعوب الضحية للاستعمار في جنوب افريقيا .

وقد صوتنا لصالح تقرير لجنة وثائق التفويض طبقاً للسياسة التي ينتهجها وفدى والتي تمارسها في الدورات المختلفة للجمعية العامة ، وكما سبق ووضحنا في السنوات الماضية ، فاننا لا نعتقد أن لجنة وثائق التفويض ، هي الجهاز المناسب للأمم المتحدة لكي يناقش الجوانب الموضوعية الخاصة بتمثيل الدول الأعضاء ، ويجب أن تقصر نشاطها على موضوع وثائق التفويض في اطار الجوانب اللائحية ، ولذلك طبقاً لنمط التصويت الذي ننتهجه فاني انتهج نفس النمط عند التصويت على هذا الموضوع .

اما فيما يختص بمشروع القرار ٧٣١ A/L ، فاننا سمنتمنع عن التصويت ، ذلك لأننا لـم تتوافر لدينا الفرصة لعرض نص لمشروع غلبي حكومتنا مسبقاً .

السيد / ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : أود بوصفي عضوا فـي
المجموعة الأوروبية ، فأنني متمسك باشتراك وفد بلادى فيما قاله السيد ممثل فرنسا ، ولكننى
أود أيضا أن أقول لكم لماذا قد صوّت وفد بلادى برفض تقرير اللجنة الخاص ورفض أوراق جنوب
افريقيا ، ولماذا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار الذى يحيل هذه المسألة الى مجلس
الأمن .

انه كما سبق أن قلنا فان المملكة المتحدة تعتبر أن فحص أو التحقق من صحة وثائق التفويض
هي مسألة ادارية وقانونية ، ان المسألة الوحيدة وفقا للميثاق والنظام الداخلى هي أن نتحقق
ما اذا كانت وثائق التفويض هذه سليمة أولا ، انه ليست هناك أية اشارة تقول بأن أوراق تفويض
وفد جنوب افريقيا ليست سليمة .

انني لن أحتاج بعد ظهر اليوم لأتوسع في القول حول ما تفكره حكومتي حول سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا حيث اننا ندينها صراحة وقد قلنا ذلك تذكرا ، وقلنا هذا لحكومة جنوب أفريقيا التي شعرت بهذا فعلا ، ان حكومة جنوب أفريقيا قد تجاهلت القرارات العديدة للجمعية العامة التي تطلبها بتغيير سياستها ، ان هذه الحكومة لا تزال على تجاهلها لهذه القرارات ولكنها تتعرض من جراء ذلك للخطر ، ولكن هذه ليست مسألتنا ، أن نتناول بالدراسة أوراق تفويض الممثلين ، أنه ليس من حقنا أن نرفض وثائق التفويض هذه ، مالم يكن هناك اعتراض واضح عليها ، يقوم على أسس فنية ، ولكن مثل هذا الاعتراف لم يحدث مطلقا في هذه الحالة ، ولهذا لا يوجد من وجهة نظرنا أي سبب لرفض وثائق تفويض هذا الوفد .

انها ليست مسألة اجراءات فحسب أو مسألة فنية ، انها مسألة خطيرة جدا بالنسبة لسير العمل في منظمة الأمم المتحدة ، هذا اذا ما كانت هناك محاولة لمنع وفد جنوب أفريقيا من أعمال الجمعية العامة ، أو اذا كان الأمر يتعلق بوقف هذا النشاط أو طرد هذا الوفد فان الميثاق ينص على اجراءات محددة جدا ، ولا يمكن أن نتوصل الى هذه النتيجة برفض وثائق التفويض ، ان المملكة المتحدة لتمتد على احالة هذا الموضوع الى مجلس الأمن وفقا لما جاء في مشروع القرار ، حيث أن موقف بلادي قد تحدد بوضوح في مشروع القرار المقترح من السيد ممثل المملكة السعودية ، حيث اننا نشاركه رأيه في ترك القرار لمجلس الأمن ، فان حكومة جنوب أفريقيا يمكنها أن تقدم فورا على موقف جديد يصلح من الأوضاع القائمة في بلادها ، ولكننا نعتقد أننا في الأمم المتحدة يجب أن نخضع للميثاق وأن نحترم النظام الداخلي الذي فرضناه على أنفسنا .

في الأسبوع الماضي جاء ممثل وتحدث من هذه المنصة وقال :

" انني أقدر الصداقات بين أعضاء هذه المنظمة ، ولكنني أقدر أكثر قواعد الاجراءات والميثاق " .
واننا نقدرها كذلك حق قدرها ، واننا كنا نريد أن نتخلص منها ، بسبب اشارة عواطفنا بالسياسات التي نجد أنها معترض عليها ، فاننا سنتوقف عن كوننا منظمة دولية تحكمها نظم ، خلافا لما يتوقعه منا المجتمع الدولي .

ان قيام الأمم المتحدة يتوقف على التبادل الحر لوجهات النظر ، وان بعض وجهات النظر قد تشير فينا بعض الاعتراضات . ولكن عالمية التمثيل مبدأ هام ، وهذا هو ما نريد أن تؤكد المملكة المتحدة وستؤيده دائما .

السيد / روزاليس (السلفادور) (الكلمة بالأسبانية) : سأكون موجزا للغاية ، ان السلفادور قد أيدت القرار الخاص بلجنة أوراق الاعتماد لأنه كان من المنطقي أن نؤيد هذا القرار ، وعكس ذلك كان سيكون خطأ قانونيا ، وهو يعادل في الحقيقة تجاهل أوراق اعتماد كافة الوفود الممثلة هنا ومن بينها وفدى ، أضيف الى هذا ، أن حكومتي كانت دائما ضد سياسة الفصل العنصرى .

السيد / رامفول (موريشيوس) (الكلمة بالانجليزية) انتي حزين ، اني حزين حقاً ، وأشعر انني سأبكي ، لا لأن هذا الاجتماع الكبير قد رفضت أغلبية كبرى وثائق تفويض ممثلي نيلام الأقلية العنصرية التي يحكمها فورستر ، بموجب توصية لجنة وثائق التفويض ، ولكن ، لأن كثيراً من اخوتي الأفريقيين لا يزالون في غياهب السجون في جنوب أفريقيا ويعانون الانلال والتعذيب ، ويحرمون من جميع الحقوق الانسانية الأساسية ويضطهدون بأقصى وسائل الفاشية واللاانسانية ، اني حزين لأنهم لا يوجدون بيننا ، لأنهم وراء قضايان سجون جنوب افريقيا ، وان مقعد جنوب أفريقيا الذى يشغله مضطهدوهم بكل قبح ، وأرجو أن في المستقبل القريب جدا يتمكن اخوتي الأفريقيين ، الممثلون الشرعيون الحقيقيون لشعب جنوب أفريقيا وليس عملاء الاستعماريين ، أتمنى أن يشغلوا مكانهم ومقعدهم الشرعي . ولا شك يعد تغيير هذا الشعار أو العلم علم " ازانبا " ، كما أرجو الدوراة القادمة أن تشرى باشتراك الممثلين الشرعيين لأنجولا وجزر الكومور ، وموزامبيق وناميبيا وسيشيل ، وزمبابوى ، والمناطق الأخرى المحتلة في أفريقيا . وأرجو بأن يسود العقل والعدالة في جنوب أفريقيا قريباً ، والا فيجب أن نفرضهما بكل الحقوق الشرعية التي يمتلكها سكان العالم وشعوب العالم .

وفي نفس الوقت ولو أني لست مسيحياً ولكني تعلمت على أيدي اليمثات التيشرية المسيحية في أثناء طفولتي وأثناء حكم الاستعمار ، الا أني أرجو وأتمنى للروح المسيحية التي يزعم نظام الأقلية البيضاء العنصرية في أفريقيا بأنه يتحلّى بها والذين يؤيدون سياسة العزل العنصرى بالأعمال وهم يعبرون في نفس الوقت عن مشاعرهم بالكلمات النبيلة في هذا الاجتماع ، عندما يشرحون صوتهم ، فلنناشدكم ألا يسيئوا ويشينوا اسم المسيح ويلحقوا به العار ، الذى كما قيل لي لم يكن رجلاً أبيضاً بل رجلاً أسود . فلينير قلوبهم وليغفر لنظام الأقلية العنصرية رذائلهم المشينة .

ان وفدى ، قد صوت لصالح مشروع القرار الذى صدقت عليه الأغلبية العظمى وذلك انبثاقاً

من ضميرى لأنه أمر لازم لحياة البشر ، والذي لا يوجد في بعض المناطق وخاصة بين الأقلية البيضاء العنصرية التي يحكمها فوستر .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قيل أن تنتقل الى التصويت على مشروع القرار في الوثيقة ٧٣١ / أ. ، أطلب من السادة الأعضاء الذين يرغبون في اجراء التصويت .

السيد / تمباتون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد نيوزيلندا يوافق على أنه يمارسة سياسة العزل العنصرى ، فان حكومة جنوب أفريقيا قد اقترفت خرقا صارخا لميثاق الأمم المتحدة .

فلسنوات كانت الجمعية العامة ترفض وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا ، وهذا كان يفسر بمعرفة الرؤساء المتتاليين بأنه انذار لجنوب أفريقيا لكي تتخلى عن سياستها العنصرية ، ولكن هذا الانذار لم يؤيده به .

ان وفدى يوافق على أنه قد هان الوقت لاتخاذ عمل ما بمعرفة الجمعية العامة يفوق ، رفض وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا ، والذي لنا عليه بعض التحفظات القانونية . ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة ٧٣١ A/L ، بيد ولوفدى طريقة سليمة لكي تتخذها الجمعية العامة في هذا الوقت ، ومن المناسب أن يتدارس مجلس الأمن هذا الوضع على ضوء استمرار جنوب أفريقيا في خرق نصوص الميثاق ، ان مشروع القرار لا يطلب من المجلس نهجا معيناً للعمل ، ومن الواجب ألا يفعل ذلك ، ولكن يجب أن يترك للمجلس الحرية ليتدارس جميع وجوه القضية ، وكذلك امکانات ، ولذلك فان مشروع القرار يلقي كل التأييد من وفد نيوزيلندا .

ان مجلس الأمن سيتدارس الموضوع بكل عناية ، وان نيوزيلندا من ناحيتها ستتابع بكل اهتمام مداولات المجلس حول هذا الموضوع الذى يههم أفريقيا وكذلك جميع الأعضاء في هذه المنظمة .

السيد / كارهيلو (فنلندا) (الكلمة بالانجليزية) : بكل ايجاز ، نيابة عن وفد بلاد الشمال ، الدانمارك ، وايسلندا ، والنرويج ، والسويد ، وفنلندا ، أحب أن أقول اننا سنصوت جميعا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة ٧٣١ A/L .

اننا سنعمل ذلك لأننا نرحب بكل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ، والتي تستهدف اقتلاع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بالتخلي عن سياسة العزل العنصرى وهي سياسة تدينها حكومات البلاد الشمالية وترفضها ، ونرى في مشروع القرار هذا وسيلة أخرى يمكن بواسطتها لحكومة جنوب أفريقيا بأن تعدل سياستها أو تعيد النظر فيها بطريقة بناءة .

وأحب أن أذكركم بأن حكومات بلاد الشمال كانت تؤيد دائما مبدأ العالمية لمضوية الأمم المتحدة وأنا سنستمر في ذلك .

السيد / جانكوفيتش (النمسا) (الكلمة بالانجليزية) : ان تصويت وفد بلادى الذى أعرب عنه وسيعرب عنه ، انما كان موضعاً لتأمل وتفكير عميق ، وقد تابعنا المناقشة باهتمام بالغ ، فبالنسبة لتوصيتنا على تقرير لجنة التحقق من واثق التفويض ، فكان منطقياً جداً ، وعكس وجهة نظرنا حول أبعاد واختصاصات هذه اللجنة حيث أنها تتسم بطابع قانوني بحت ، واننا ان نؤيد مشروع القرار A/L ٧٣١ ، فان النمسا تظم صوتها لصوت الغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة ، وذلك عبر الحدود ، حدود التجمعات أو القارات ، واننا ان نؤيد هذا القرار فاننا نركز قبل كل شيء على التأييد الحازم الذى نقدمه له ، ولموقف المنظمة تجاه سياسة الفصل المنصرى في جنوب أفريقيا . وفي الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ، ذكرنا تكررًا لحكومة جنوب أفريقيا أن سياستها وتصرفاتها تتنافى تماماً مع الميثاق ، وأن أعضاء الأمم المتحدة تعترض على ذلك . ان حكومة النمسا ترفض رفضاً قاطعاً سياسة العزل المنصرى وآية سياسة تقوم على عدم المساواة قائمة على أساس الجنس أو الدين أو اللون أو المعتقدات ، واننا لنأسف جداً لأن القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة خلال العشر سنوات الماضية كانت موضعاً لتجاهل جنوب أفريقيا .

اننا نتمشى مع مبادئنا باقرار مشروع القرار هذا ، حيث أنه قد قُدم من العديد من الأعضاء وحيث أن هذا التصويت لا يسيء الى القرارات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن لدى دراسته لهذه المسألة ، وفي مجلس الأمن أو المحافل الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فان النمسا سوف تتطرق الى هذه المسألة بشمورها من المسؤولية تجاه الميثاق وبرغبة منها في تحقيق أهداف المنظمة ، وتحقيق الطابع العالمي لجميع الأعضاء .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : والآن ننتقل الى التصويت على مشروع القرار A/L ٧٣١ ، وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، استراليا ، أفغانستان ، الاكوادور ، البانيا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، الأوروغواي ، أوغندا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، يربادوس ، باكستان ، باناما ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا

بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، يوروندى ، بولندا ، بوليفيا ،
 البيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد ، وتواغو ، التشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، التوفو ،
 تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية
 أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية خمير ، الجمهورية
 الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية
 الكاميرون المتحدة ، الدانمارك ، داهومي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ،
 ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ،
 الجمهورية العربية السورية ، السويد ، سيراليون ، الشيلي ، الصومال ، الصين ،
 العراق ، عمان ، الغابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، الفولتا الأعلى ، فيجي ،
 قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ،
 اللاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،
 مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ،
 الهند ، هنغاريا ، هولندا ، هوندوراس ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ،
 يوغسلافيا ، اليونان .

المعارضون :

أفريقيا الجنوبية .

المتنعون عن التصويت : أسبانيا ، اسرائيل ، ايران ، بارغواي ، فرنسا ، ملاوى ، المملكة
 المتحدة ، نيكاراغوا ، الولايات المتحدة .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوت واحد ، وامتناع ٩ عن التصويت

(قرار ٣٢٠٧ (د ٢٩) .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هناك عدد من السادة الأعضاء قد أعربوا عن رغبتهم فنيي
تعليل تصويتهم بعد تمام عملية التصويت . انهم الولايات المتحدة الأمريكية ، وهولندا ، وجمهورية
ألمانيا الاتحادية .
وأدعو الآن السيد ممثل الولايات المتحدة .

السيد / كوفمان (هولندا) (الكلمة بالانجليزية) : انني سوف أكون مختصرا جدا فـي حديثي . انني متمسك بأن أؤكد رسميا هنا أن وفد هولندا قد صوّت ضد الموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض ، وذلك لأسباب قد عرضت بوضوح في كلمة السيد مثل فرنسا ، الذي تحدّث باسم المجموعة الأوروبية ، وبعبارة أخرى فان هولندا عندما ترفض رفضا قاطعا سياسة الفصل العنصري ، انما تعتبر أن أوراق التفويض يجب أن تبحث وتدرس على المستوى السياسي والرسمي فحسب .

أما عن القرار ٧٣١ A/L فان هولندا قد أيدت هذا القرار حيث أننا نوافق على اجراء الدراسة المطلوبة من مجلس الأمن ، حيث ان هذه الدراسة ضرورية وتتمشى مع بنود الميثاق .

السيد / ويخمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي قد صوّت لصالح مشروع القرار ، انما ندين سياسة العزل العنصري والتمييز العنصري بكل قوة وكذلك رفض حكومة جنوب أفريقيا الانصياع للقرارات الصادرة عن منظمنا ، ومنذ وقت قريب فان وزير خارجيتنا قد أكد موقفنا بالنسبة لهذه السياسة من هذه المنصة ، ولذلك فاننا نشارك ونؤيد الطلب بأن يعيد مجلس الأمن النظر في العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا ، كما سبق أن فعل ذلك في مناسبات عديدة ، ولكنني أشعر بأنه من الواجب علينا أن أقول أنه لا تزال توجد بعض شكوك حول الفقرة الافتتاحية التي أعرب عنها زميلي السابق عندما تحدّث نياية عن الدول التسع الأوروبية ولذلك فاني سأمتنع عن تكرار هذه الشكوك بالتفصيل مرة أخرى .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن نصوّت على مشروع القرار المقدم من المملكة العربية السعودية ٧٣٢ A/L الذي وزع على السادة الأعضاء فاني أعطي الكلمة للسيد مثل السنغال حول نقطة نظام .

السيد / فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : لقد تأخر الوقت ويجب أن نبدأ ، وكان يجب علينا أن نبدأ جلسة بعد الظهر ، أن مشروع القرار المقدم الذي وزع علينا والمقدم من السيد مثل العربية السعودية ، لم يدرس بمعرفه أغلبية أعضاء هذا الاجتماع ، وعلى كل فان مشروع هذا القرار ، يشير الى قرارات صادرة عن الجمعية العامة لم تصدر بعد ، هناك قرار واحد قد صدّق عليه ولكن القرار الخاص بالعلاقات بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب أفريقيا لم يصدر بعد ، لهذا السبب ، وبموجب البند ٧٨ من لائحة الاجراءات فاني أطلب من الرئيس بأن يؤجل دراسة هذا المشروع حتي تتوافر المعلومات الكافية .

السيد / سكالى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى يجسد أن سياسة العزل العنصرى سياسة غير شرعية وخرقا صارخا للحقوق الأساسية للانسان ، وهى تتعارض مع سياسة حكومتى كما انها تتعارض مع سياسة الأمم المتحدة ، اننا نعلم لماذا ندين هذه السياسة الضارة ، ولكننا نعتقد أن موضوع وثائق التفويض موضوعا مناسبيا من أجل هذا الهدف ، ان هدف تقييم سلامة وثائق التفويض المقدمة للسكربتير العام هو للتحقق من أن الأفراد الذين يمثلون الدول في هذه المنظمة ، قد خولتهم حكومات بلادهم التي أرسلتهم لتمثيلهم في هذا الاجتماع ، ان سياسات تلك الحكومات ، ليست الأمر الذى يستحق الدراسة الشرعية في هذا الإطار ، وهناك مضامين أخرى يمكن دراسة هذه السياسات في إطارها ، ولكن ما ينطبق تماما على هذا الوضع ، هو لا يمكن أن يوجد هنا .

ان احدا لا يجادل بأن هناك حقائق لا شك فيها ، وهي أن جنوب أفريقيا عضو في الأمم المتحدة وأن حكومتها ترسل مفوضين الى هذا الاجتماع العام وهي الحكومة التي تمارس السلطة في تلك البلاد ، وأن الموظف المختص هو الذى وقع الوثائق ، وأن ترسل بطريقة انتزاعية . وحيث أننا نعتبر أن هذا البند ليس هو البند المناسب لكي نعبر عن آرائنا حول سياسة العزل العنصرى ، أو شرعية تمثيل جنوب أفريقيا أو الأعضاء الآخرين الذين لا ينتخبون بطريقة الانتخاب العام ، فاني أقول ان عدم تصويتنا على هذا التقرير لا يقلل من معارضتنا لهذه الممارسة .

ان وفدى قد امتنع عن التصويت على هذا القرار لارساله الى مجلس الأمن ذلك لأن الفقرة الافتتاحية تفتقد الدقة ، وكما قلت ان سياسة العزل العنصرى سياسة غير اخلاقية وغير شرعية وهي كريمة ، ومن واجب الأمم المتحدة أن تمنى بهذه القضية ، وأن تبحث الوسائل للقضاء على هذه السياسات المشينة ، ولكننا لا نقتنع اطلاقا ، بأن مجلس الأمن هو المحفل المناسب لمناقشة مثل هذه القضايا ، ولذلك ، فاننا لم نؤمن بأن نصوت مع هذا القرار ، وحيث أن الآخرين يرغبون مناقشة هذه القضية في مجلس الأمن ، وبما أننا نؤيد مناقشة هذه القضية بطريقة شرعية حيثما يرغب الزملاء ، لذلك فاننا لم نجد أنه من المناسب أن نصوت ضده ، وحيث اننا لم نصوت لصالح ضد القرار ، فلذلك قد امتنعنا عن التصويت ، ولا شك أن امتناعنا لا يضر بالموقف الذى ستتخذه حكومتى فسي مجلس الأمن عندما تناقش هذه القضية .

السيد / يارودي (المملكة العربية السعودية) : ان الوقت متأخر ، وما سبق ذكره بمعرفة صديقي وجاري ممثل السنغال ، هو في الواقع سليم وأنه ربما لا يتوفر الوقت للجمعية العامة ، أن تدرس في عمق مشروع التعديل المقدم ، ولذلك فان مشروع التعديل أعيد تقديمه بموافقة معظم الدول الأفريقية — التي استشرتها كمشروع قرار مستقل بدلا من أن يكون كمشروع تعديل للقرار السابق . سأقول بعض الأشياء التي أعتقد انها قد تسر كل الحاضرين هنا ، بالنسبة لجدول أعمالنا المشغل بالبنود .

أولا ، انني لا أسحب مشروع القرار الذي قدمته ، ان الغرض من تقديمه أنه كان يقصد به أن يكون كإذار أخير لزملائنا من جنوب أفريقيا ، اننا نستحثهم أن يفعلوا شيئا ما وأن يتخذوا عملا جذريا ، أقول عملا جذريا وفوريا قيل أن بندارس مجلس الأمن القضية وأرجو أن أكون مخطئا ، ولذلك فاني تقدمت بمشروع القرار هذا نظرا لأنه اذا صوت بالفيتو أو مورس حق الفيتو في مجلس الأمن فاننا لن نحصل على نفس النتيجة دون أن نقدم إذارا مسبقا الى حكومة جنوب أفريقيا . وأود أن أكرر الدول الأفريقية بأن هذا إذار مسبق ، هل تعتقدون أن اليارودي يعرقل سير الأمور ، انني أكرر انه إذار مسبق قبل أن يجتمع مجلس الأمن حتى يمكن أن ننقل لكل انسان معني بالموضوع، اننا قد فعلنا كل ما يمكننا وأن حكومة جنوب أفريقيا لم تستجب لارادة الأغلبية ، تلك الارادة التي شاهدناها على هذه اللوحة والتي أوضحت أن ١٢٥ دولة قد صوتت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة ٧٣١ A/L وحينئذ يبقى علينا أن ننفذ أيدينا من الموضوع .

ولن أدخل في جوهر أعمال لجنة وثائق التفويض ، لقد أعلنت رأيي بالنسبة لهذا الموضوع أربع أو خمس مرات في الماضي ، ولذلك فاني أريد أن أكرر انني لا أسحب مشروع قرارى ولكني نظرا لتأخر الوقت ، ولأن ما قلناه هنا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار على انه إذار أخير لجنوب أفريقيا ، لذلك فاني أرجئ مشروع القرار الى وقت لاحق ، وسأقدم النص حينما أشعر ان تصويتا سيجرى بعد أن تتأكد الجمعية العامة من حقيقة أن جنوب أفريقيا قد تلقت الرسالة .

ولذلك أيها السادة لكي أوفر عليكم وخاصة أنه في جلسة بعد الظهر سنستمع الى السيد رئيس وزراء استراليا يجب أن نقوم بالمجاملة اللازمة له ، ولحكومته ولشعبه . وبالنظر لأن مشروع قرارى سيدرس في عمق ، فاني أعلن وقف تقديمه حاليا مع احتفاظي بالحق في تناوله مرة أخرى في الوقت الذي أراه مناسباً .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعتقد ان الاقتراح المقدم من السيد ممثل السنغال ، والاقتراح المقدم من السيد ممثل المملكة العربية السعودية ، ولو انهما ليسا متماثلين الا انهما متشابهين ولذلك فان الجمعية العامة ليست مطالبة بأن تتخذ قرارا في مشروع القرار في الوثيقة ٧٣٢ A/L في الحال ، أو في الوقت القريب .

وأحب أن اذكر الاجتماع العام بأن السيد رئيس وزراء استراليا سيحضر في الساعة ١٦ / ٣٠ ولكي لا نتسبب في تأخير استمرار المناقشة العامة فانني أقترح ، بموافقة الجمعية العامة ، بأنه أما أن جلسة بعد الظهر تستمر حتى نستمع الى المتحدثين الثمانية المدرجين في القائمة ، وأما ان نعقد جلسة ليلية بالاضافة الى جلسة بعد الظهر ، وعلى أي حال فانه ليست لدى النية أن أوجل السادة المتحدثين الذين أدرجوا أسماءهم اليوم في قائمة المتحدثين .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ٣٠